الأمم المتحدة

S/2021/815



Distr.: General
30 September 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 30 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن،

يشرفني أن أشير إلى الجلسة 8864 لمجلس الأمن، التي عقدت في 23 أيلول/سبتمبر 2021 في إطار البند المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين: المناخ والأمن“. وستنشر مداخلات مقدمي الإحاطات وأعضاء المجلس بوصفها محضرا رسميا لمجلس الأمن (S/PV.8864).

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس فيما يتعلق بالجلسة 8864، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية، مرفقةٌ طيه نسخ منها: إسبانيا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، البرتغال، بنغلاديش، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، فيجي، قطر، لاتفيا، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، ناورو، النمسا، هولندا، اليابان (المرفقات 1 إلى 25).

وستصدر هذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية لمجلس الأمن وفقا للإجراءات المبينة في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وسترد إشارة مرجعية إلى الوثيقة في محضر الجلسة S/PV.8864.

(*توقيع*) جيرالدين بيرن **ناسون**
رئيسة مجلس الأمن



151121 011021 21-13934 (A)



المرفق 1

بيان البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

نشكر أيرلندا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

منذ المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن "التصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين من خلال التخفيف وبناء القدرة على الصمود"، التي عُقدت في 23 شباط/فبراير 2021، والبيان الخطي الذي قدمته النمسا في تلك المناسبة (S/2021/198، المرفق 23)، جرت مناقشات بشأن هذا الموضوع وما يتصل به من مواضيع في عدد من السياقات. وعلاوة على ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي على تعميق فهمه الخاص لهذه المسألة وتعزيز قدراته الخاصة في هذا الصدد. وتؤيد النمسا بيان الاتحاد الأوروبي الذي تم إعداده لمناقشة اليوم المفتوحة (المرفق 8).

منذ شباط/فبراير 2021، تشكل فهم تغير المناخ والتدابير اللازمة للتصدي لآثاره السلبية من خلال مساهمة الفريق العامل الأول التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريره التقييمي السادس المعنون "تغير المناخ لعام 2021: الأساس العلمي الفيزيائي." فمن الواضح أن المجتمع الدولي قد خرج عن مساره في جهوده الرامية إلى تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وتشير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى عواقب الانبعاثات التي لا تزال في ارتفاع بسبب الأنشطة البشرية. ويمكننا أن نرى الآثار في جميع جوانب النظام المناخي برمته. وكما جاء في ملخص الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ:

> "يؤثر تغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية بالفعل على العديد من الظواهر المناخية القصوى في كل منطقة في جميع أنحاء العالم. وتعززت الأدلة على حدوث تغيرات ملحوظة في الظواهر القاسية مثل موجات الحر الشديد والأمطار الغزيرة والجفاف والأعاصير المدارية، لا سيما عزوها إلى التأثير البشري، منذ تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير لمناخ".

وبتزايد الضغوط التي يفرضها تغير المناخ على البيئة البشرية، ستزداد الضغوط المجتمعية أيضا. وكما تشير الفقرة 2 من المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة (S/2021/782، المرفق)، فإن "تغير المناخ عامل يزيد من خطر نشوب نزاع عنيف في سياقات عديدة". وبعبارة أخرى، ليست الإجراءات المتعلقة بالمناخ أمرا ملحا فحسب، بل ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يكثف أنشطته الخاصة، من أجل توقع النزاعات في المستقبل ومنع نشوبها، وكذلك لمواجهة النزاعات الحالية.

ونظرا لأهمية الخطوة من الإنذار المبكر إلى الإجراء المبكر، يمكن لمجلس الأمن أن يفي على أفضل وجه بولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين واتخاذ قرارات مستنيرة في الوقت المناسب إذا ما أبقيت جميع الأطراف الفاعلة على علم بالمخاطر المتصلة بالمناخ، لا سيما من خلال تقديم إحاطات منتظمة بشأن الآثار الأمنية لتغير المناخ، بصفة عامة، وحول تطور حالات الأزمات.

إن المعلومات والبيانات والتحليلية الأساس لاتخاذ إجراءات في الوقت المناسب. ويلزم اتباع نهج متكامل إزاء المناخ والأمن يستفيد بشكل كامل من منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وينبغي تحقيق ذلك

بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى النشطة في منطقة الأزمات المعنية بهدف ضمان تآزر المجتمع الدولي.

ويمكن لأزمة المناخ وحدها أن تدفع الملايين من الناس إلى الفقر، لا سيما في أفريقيا وآسيا. وبسبب تأثر الزراعة بشدة، يترك الناس في نهاية المطاف بدون الماء الشروب والتربة لزراعة الغذاء. وقد أصبحت الحالة أكثر تعقيدا بفعل انتشار جائحة مرض فيروس كورونا. وأصبحت النزاعات القائمة أطول أمدا. وتسهم كل هذه العوامل في دوامة من الضعف.

وإزاء هذه الخلفية، فإن معالجة العلاقة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والأمن أمر أساسي إذا أردنا كسر دورة النزاع. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإيجاد حلول دائمة لضمان الأمن البشري أمر مستحيل بدون إحلال السلام. وينبغي أن يكون الهدف هو التصدي للأسباب الجذرية للنزاع بفعالية قبل أن يصبح أزمة. وهناك حاجة إلى المساعدة الإنسانية وبناء السلام والتعاون الإنمائي التي تتصدى لتغير المناخ بفعالية. ومن الأمور الحاسمة أيضا بذل الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات التي تنطوي على موارد شحيحة بصورة سلمية على نحو متزايد.

وبينما تركز هذه المناقشة المفتوحة على مجلس الأمن، سيكون من الضروري بذل جهود جيدة التنسيق بشكل أكبر من جانب المجتمع الدولي قاطبة، لتحقيق السلام ومستقبل مستدام للأجيال القادمة. وتزيد النمسا من قدراتها وجهودها الوطنية المتصلة بالسلام والوساطة. ومركز الدراسات النمساوي للسلام وحل النزاعات هو أحد معاهدنا التقليدية للوساطة. ومن بين مبادراته الأخيرة، يتناول المركز مسألة المناخ والأمن في سياق حوار شامل بين الأطراف المعنية من جنوب ليبيا ومنطقة طرابلس بهدف استكشاف الآراء بشأن مسائل المياه والنزاعات ذات الصلة. ويشمل المشروع الاستعانة بوسطاء داخليين وتدريبهم. وإذا نجحت مبادرة الحوار هذه، فإنها ستشكل فعليا عملية وساطة ستمكن أيضا من تنفيذ التدابير الفنية لضمان إمدادات مستدامة من مياه الشرب، وتحسين القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، ومنع نشوب المزيد من النزاعات.

وعلى صعيد آخر، تتناول منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التي يوجد مقرها في فيينا، السلامة في أماكن العمل. ويرتبط هذا العمل الهام ارتباطا مباشرا بالمناخ والأمن لأن اليونيدو تمكن الجهات الفاعلة في قطاع الصناعة من منع الحوادث والكوارث المتصلة بالمناخ وتجنب التلوث الصناعي الذي يتسبب في آثار سلبية على المناخ. وبهذه الطريقة، تعزز اليونيدو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف وغايات اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مع التخفيف في الوقت نفسه من تغير المناخ بوصفه عاملا معترفا به من عوامل النزاع.

وبالمثل، فإن جميع الأنشطة المتصلة بالطاقة التي تقوم بها المنظمات التي يوجد مقرها في مركز الطاقة في فيينا لها تأثير على المناخ العالمي وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي منتدى فيينا السابع للطاقة، الذي نظمته النمسا واليونيدو والمعهد الدولي لتحليل الأنظمة التطبيقية في الفترة من 5 إلى 7 تموز/يوليه 2021 تحت شعار "حينما يحقق العمل، الطموح"، سعى المشاركون إلى حفز إجراءات طموحة بشأن الطاقة والمناخ في الفترة السابقة لعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، وحوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الطاقة، الذي شاركت في تنظيمه مبادرة الطاقة المستدامة للجميع ويوجد مقره في فيينا في 24 أيلول/سبتمبر، والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للأطراف، التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر في غلاسكو. ومنتدى الطاقة

منصة منتظمة للحوار وتبادل الآراء تعرض فيها النمسا المواضيع ذات الأولوية المتعلقة بالطاقة والمناخ ذات الأهمية العالمية والإقليمية.

وفي عام 2021، تم إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مجموعة من البلدان المعرضة للخطر بشكل خاص. وظلت وكالة التنمية النمساوية منذ وقت طويل تدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك مشاريع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المتعلقة بالطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، بما في ذلك إنشاء شبكات إقليمية. وتحظى الطاقة بأهمية جيوسياسية وهي محرك أساسي لدفع التنمية. وتتطلب معالجة تغير المناخ أيضا تحولا في الطاقة، والتي من المحتمل أن تتسبب في اضطرابات ونزاعات. وعلينا أن نتعامل مع ذلك التحدي بطريقة حذرة وشمولية

والأنشطة المذكورة أعلاه عناصر هامة لنهج تعاوني شامل إزاء السلام والمناخ والأمن. وهي تسهم في صون السلام والأمن في الوقت الذي تتصدى فيه للتحديات المتعلقة بالمناخ والتنمية المستدامة في عصرنا. وهناك حاجة إلى تعاون ودبلوماسية متعاضدين على الصعيد الدولي إذا أردنا تحقيق أهدافنا العالمية.

المرفق 2

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

[الأصل: بالإنكليزية]

أشكر رئاسة أيرلندا على عقدها مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن ”صون السلام والأمن الدوليين: المناخ والأمن“. كما أشكر الأمين العام ومقدمة الإحاطة على تبادل أفكارهما الثاقبة بشأن هذه المسألة الهامة.

إن هذه المناقشة المفتوحة تأتي في الوقت المناسب تماما. فقد اختتمنا للتو جلسة مائدة مستديرة مغلقة، دعا إليها الأمين العام ورئيس وزراء المملكة المتحدة على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نستعد الآن لإجراء حوار رفيع المستوى بشأن المناخ في تشرين الأول/أكتوبر، بقيادة رئيس الجمعية العامة، من أجل بناء مزيد من الزخم نحو تحقيق نتيجة طموحة للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي كلمة ألقتها في الحوار المغلق، سلطت رئيسة وزراء بلدي الضوء على العواقب الوخيمة التي تواجه البلدان العرضة للتأثر بتغير المناخ بسبب التهديد المزدوج لجائحة مرض فيروس كورونا والكوارث الناجمة عن المناخ. ودعت إلى وضع خطة عمل طموحة من جانب البلدان المتقدمة النمو للحد من انبعاثات الكربون، وتحقيق هدف تمويل المناخ البالغ 100 مليار دولار، وتعزيز نقل التكنولوجيا، ودعم التعافي المراعي للبيئة، من بين أمور أخرى.

ويتوقع تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الصادر في آب/أغسطس، أن تتجاوز درجة الحرارة العالمية عتبة الدرجتين المئويتين بحلول عام 2100. وسوف يتسبب ذلك في ضرر لا رجعة فيه لكوكبنا. وعلى هذا النحو، يشكل تغير المناخ مسألة وجودية بالنسبة لنا جميعا. ويمكن أن تترتب عليه تداعيات أمنية عن طريق الضغط على الموارد المشتركة والشحيحة ويتسبب في نزوح واسع النطاق، وبالتالي يصبح مصدرا لعدم الاستقرار السياسي والتوتر والنزاع.

ونحن ندرك المخاطر متعددة الأوجه التي يشكلها تغير المناخ، ومع ذلك نشعر أن اتباع نهج مثير للقلق والإفراط في إضفاء الصبغة الأمنية على خطاب تغير المناخ لن يكون مفيدا لأنه سيصرف الانتباه عن الروابط الأساسية بين تغير المناخ والتنمية العالمية.

إن الصلة بين تغير المناخ والتنمية راسخة. وقد أقر جدول أعمال القرن 21، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سينداي بتلك الروابط. ومع ذلك، لم يتم إثبات أي صلة قاطعة مرتكزة على الأدلة بين تغير المناخ والأمن الدولي. ولذلك، نعتقد أن التعاون الإنمائي الدولي هو أكثر السبل نجاعة للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ. ويجب أن تسعى البلدان الكبيرة المسؤولة عن أكبر قدر من انبعاثات غازات الدفيئة إلى التخفيف السريع منها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نضمن تقديم الدعم الكافي – في شكل موارد وتكنولوجيا – للبلدان الأكثر ضعفا حتى تتمكن من التصدي لهذه التحديات. وأود أن أشاطركم بعض الأفكار المحددة في هذا الصدد.

أولا، إننا نعتبر تغير المناخ عاملا مضاعِفا للمخاطر قد يؤثر على مختلف أبعاد الأمن البشري في البلدان المعرضة لتغير المناخ. وقد يتسبب في مخاطر جديدة أو يزيد من تفاقم المخاطر القائمة عن طريق تقويض أمن الغذاء والماء والطاقة وسبل العيش، على سبيل المثال. ومن الحتمي تهيئة فرص لسبل العيش البديلة وتشجيع إيجاد حلول محلية لهذه المشاكل الملحة، ولا سيما لمنع تشرد السكان أو الحد منه إلى أدنى حد.

ثانيا، ينبغي أن ننظر في أثار تغيُّر المناخ على سبل العيش المستدامة ونزوح السكان والصدمات الاجتماعية والاقتصادية، من منظور التنمية والأمن البشري. ومن أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة، يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ نهجا مرتكزا على الأدلة، بالاعتماد على المصادر الوطنية ودون الوطنية.

ثالثا، هناك عدد كبير من البلدان المتأثرة بالنزاعات هي أيضا عرضة للتأثر بالمناخ. وعلى هذا النحو، يجب أن تكون عمليات حفظ السلام على الأرض مراعية للمناخ قدر الإمكان. وينبغي أن تضع أنشطتها التنفيذية مبدأ عدم الإضرار على رأس جدول أعمالها في سياق تغير المناخ.

وتقود بنغلاديش، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الأمم المتحدة، الآن مجموعة الأصدقاء لقيادة الإدارة البيئية في الميدان والتي تهدف إلى زيادة الوعي بشأن الحد من الأثر البيئي لعمليات الأمم المتحدة للسلام في الميدان.

ومع ذلك، نرى نطاقا محدودا لمساهمة عمليات حفظ السلام في قضايا تغير المناخ. إن المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ هي في الأساس مخاطر غير تقليدية في طبيعتها، ويمكن التصدي لها على أفضل وجه بتعزيز التعاون الإنمائي العالمي.

رابعا، قد تتفاعل آثار تغيّر المناخ مع عوامل أخرى للهشاشة في حالة النزاع لزيادة تفاقم التحديات المتعلقة بالأمن البشري. ويمكن للجنة بناء السلام، بولايتها لبناء السلام والحفاظ عليه، أن تؤدي دورا حاسما في هذه السياقات. إن المنع عند المصدر أساسي، ونحن ندرك الدور الهام الذي تقوم به لجنة بناء السلام في دعم الجهود الوطنية في هذا الصدد.

وأخيرا، من المهم تعزيز أوجه التآزر فيما بين الأطراف الفاعلة في مجال السلام والتنمية. ويشدد القراران التوأمان بشأن بناء السلام والحفاظ عليه (قرار الجمعية العامة 201/75، وقرار مجلس الأمن 2558 (2020)) على أهمية هذا النهج الشامل. ومن أجل دعم البلدان المعرضة للتأثر بالمناخ، يجب أن نضمن الموارد الكافية للعمل المناخي.

المرفق 3

بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

ترحب شيلي بهذه الفرصة لتقديم آرائها بشأن مسألة تغير المناخ والأمن.

كما ثبت بوضـــوح، يمكن أن يؤدي تغير المناخ والتدهور البيئي إلى تفاقم النزاعات الدولية والتأثير على السـلام والاسـتقرار. ويمثل الاختلال المناخي، سـواء من خلال الظواهر الجوية القصـوى أو الأحداث البطيئة الظهور، تهديدات واضحة لسبل عيش المجتمعات المحلية ويمكن أن يخل بالأمن الغذائي.

وقادت شـيلي، بصـفتها رئيسـة الدورة الخامسـة والعشـرين لمؤتمر لأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ، الجهود الدولية الرامية للنهوض بجدول الأعمال الدولي المتعلق بتغير المناخ. وأصــبحت تلك المهمة ملحة بشـكل متزايد في ضـوء الأدلة الأخيرة التي قدمها العلم، لا سـيما على النحو المفصــل في التقرير السـادس للفريق العامل الأول التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الذي نشر في آب/أغسطس. وفي تلك الوثيقة، يقدم مجتمع العلماء على المستوى الدولي مؤشرات واضحة على أن تغير المناخ يتسـارع في العمليات التي يتسـبب فيها البشـر بشـكل لا لبس فيه، وفي كثير من الحالات، مع عواقب لا رجعة فيها.

ويمكن أن تتخذ تلك العواقب أيضــا أشـكالا مختلفة كثيرة، تبعا لأوجه ضــعف محددة، مثل انعدام الأمن الغذائي واختلال الإنتاج الزراعي، والتنافس على الموارد المائية، والهجرة بسـبب ارتفاع مسـتوى سـطح البحر، والأضرار الاقتصادية الناجمة عن التدهور البيئي، من بين أمور أخرى كثيرة.

وبالنظر إلى هذه الاتجاهات، من المتوقع أيضـــا أن يزداد الأثر على المســـائل الأمنية. إن تغير المناخ ظاهرة متعددة الأبعاد، وصـلته بالأمن معقدة ومتعددة الجوانب بشكل خاص. ولذلك، من المهم أن يتم التعامل معه باعتباره مسألة شاملة يجب إدراجها عبر وكالات الأمم المتحدة.

وتدعو شيلي إلى مزيد من العمل المستمر لمجلس الأمن في هذا الصدد، مع مراعاة أن زيادة القدرة على الصمود وقدرات التكيف أمران حاسمان لمنع حدوث حالات مزرية ونشوب نزاعات محتملة. وبالإضـافة إلى ذلك، ينبغي إدماج اعتبارات تغير المناخ عبر منظومة الأمم المتحدة، لا ســيما في بعثات بناء الســلام وحفظ السلام..

ويجب أن تكون جميع هذه الجهود متسقة مع الاحتياجات والأولويات العاجلة، كما تحددها البلدان، وأن تكون مكملة لعمليات أخرى، مثل المناقشات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تظل المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي العالمي لتغير المناخ.

وتعتقد شـيلي أن تحسـين نوعية البيانات وزيادة المراقبة أمر أسـاسـي لزيادة قدرتنا على الاسـتجابة لأزمــة المنــاخ. وينبغي أن تكون تلـك البيــانــات مفتوحــة ومتــاحــة لجميع عمليــات صــــنع القرار على المستوى الوطني.

وفي هذا الصـــدد، ترحب شـيلي باقتراح أن يُطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير منتظمة عن الأمن وتغير المناخ، تشـــير بوجه خاص إلى الفجوات المعرفية والأولويات لتعزيز التكيف مع تغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على أكثر المناطق والفئات ضعفا.

وتود شـيلي أن تؤكد اهتمامها المسـتمر بالإسـهام في هذا الجهد، لا سـيما من خلال تحديد أهداف وسـياسـات وطنية طموحة يمكن أن توفر فوائد على الصـعيدين المحلي والعالمي. وكانت شـيلي من أوائل البلدان التي قدمت مســـاهمة جديدة ومعززة محددة وطنيا، تحدد ذروة الانبعاثات في عام 2025 وميزانية للانبعاثات للفترة 2020-2030. ويهدف هذا المسار المبلغ عنه إلى خفض مطلق للانبعاثات بنسبة 16 في المائة، مقارنة بمستويات عام 2016. وتتضمن المساهمة المحددة وطنياً الجديدة أيضا أهدافا محددة للتكيف، فضلا عن خطط محددة للقطاعات ذات الصلة في اقتصاد شيلي.

وتم تناول الصلة بين الأمن وتغير المناخ في كتاب الدفاع الوطني لعام 2017 وفي سياسة الدفاع الوطني لعام 2020 في شـيلي، اللذين أعدتهما وزارة الدفاع. وتتناول الوثيقتان الصـــلة التي تربط بين الأمن والمناخ، لا ســـيما من خلال خفض الموارد المتاحة، وكذلك بســـبب تدابير التخفيف من اســـتخدام الوقود الأحفوري والحصول على تكنولوجيات جديدة.

وبالمثل، فإن أي مبادرة تربط بين تغير المناخ والأمن يجب أن تنفذ بمشـــاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

أخيرا، من المهم تسـليط الضـوء على أن المخاطر والتهديدات الأمنية المرتبطة بالعمليات المناخية يمكن أن تتفاوت بشـكل كبير وفقا للظروف الوطنية والإقليمية. كما يمكن أن تفضـــي الدرجات المختلفة من التنمية إلى نهج مختلفة، مثل تلك التي يمكن أن تتبعها البلدان المتوســطة الدخل. وفي هذا الصـــدد، ينبغي النظر في إقامة شـــراكات محلية ومبادرات بين القطاعين العام والخاص، بما يكفل الاســـتفادة من القدرات المحلية من أجل وضع سياسات أكثر فعالية وبذل جهود لمنع نشوب النزاعات.

المرفق 4

بيان البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تؤيد الجمهورية التشيكية البيانين المقدمين باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 8) ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن (المرفق 17).

وتشكر الجمهورية التشيكية أيرلندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونقدر أيما تقدير إدراج المناقشات المتعلقة بآثار تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين في جدول الأعمال العادي لمجلس الأمن. إن الاهتمام الوثيق للمجلس بهذا الموضوع سيعزز بالتأكيد الجهود الدولية من أجل العمل المناخي الناجح.

ونردد تذكير مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن بأن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى زيادة تعزيز قدراتها من أجل تقليل المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ إلى أدنى حد. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأنه يجب زيادة الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها لمعالجة جوانب تغير المناخ المتعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك من خلال منع نشوب النزاعات وتسويتها. والواقع أن تغير المناخ هو بلا شك إحدى القضايا الأمنية الرئيسية للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

ونرحب بأن العديد من قرارات مجلس الأمن تقر بالفعل بالصلة بين تغير المناخ ونزاع بعينه. وفي البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات على وجه الخصوص، يمكن أن تتسبب آثار الأمن المناخي في حلقات أصداء سلبية وأن تبطئ بناء السلام، أو حتى تعيقه.

ولذلك، هناك حاجة إلى الإدماج المنهجي للمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ في عمل مجلس الأمن، بما في ذلك في ولاياته واستراتيجياته وإجراءاته في مجالات حفظ السلام ومنع نشوب النزاعات والوساطة.

ونحن مقتنعون بأن تقديم الأمين العام تقارير دورية لتقييم مخاطر المناخ على الصعيد العالمي إلى مجلس الأمن، استنادا إلى تحليلات وتنبؤات علمية، مقترنا بتوصيات ملموسة باتخاذ مزيد من الإجراءات، سيشكل معلما آخر في بناء منظومة للأمم المتحدة تستجيب بفعالية للآثار الأمنية لتغير المناخ.

إن التوجيهات التي توفرها آلية الأمن المناخي قيمة. والخطوة التالية التي ينبغي أن تتبع ذلك هي تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة معني بالمناخ والأمن، يساعد على تحسين التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة.

وستكون الدورة السادسة والعشرون المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أهم اجتماع بشأن المناخ منذ اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وينبغي أن يظل التخفيف والتكيف وبناء القدرة على الصمود على رأس جدول أعمال المؤتمر لأنها أمور تسهم في الحد من المخاطر، بما في ذلك المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

ومن المهم الاهتمام بالاستعدادات وبناء القدرات في مجال المناخ والأمن، فضلا عن الخبرة في علم المناخ على الصعيدين المحلي والإقليمي في إطار التعاون الإنمائي. ونحن بحاجة إلى تعزيز قدرتنا على دمج المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ في تحليلنا وإشراك الشركاء المحليين. ونحتاج أيضا إلى تعزيز

امتلاك زمام الأمور فيما يتعلق بإدارة المخاطر المتصلة بالمناخ والوقاية منها على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويجب إشراك الجهات الفاعلة المحلية والنساء في جهود الوساطة.

ويشكل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والبلدان على الصمود في وجه المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ من خلال أدوات وممارسات للتكيف جزءا مهما للغاية من الصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويكتسي إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 أهمية خاصة في ذلك السياق. وقد أدرجت النُهج الموصى بها في هذا الإطار ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية للجمهورية التشيكية. ويعزز تنفيذها التماسك الاجتماعي للمجتمعات المحلية ويدعم أنشطة بناء السلام على أرض الواقع.

وتدعم الجمهورية التشيكية التعاون والعمل العالميين اللذين يستهدفان تغير المناخ وآثاره على الأمن. وقد حان الوقت لإعلاء شأن جدول الأعمال هذا في مجلس الأمن وترجمة تلك المناقشة إلى إجراءات ملموسة، وهو أمر ستكون الدورة السادسة والعشرون المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فرصة مثالية له.

المرفق 5

بيان البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

يسرني أن أقدم هذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي – آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج، والدانمرك.

وأشكر أيرلندا على استضافتها مناقشة اليوم. وأشكر أيضا الأمين العام والسيدة إلواد إلمان على إحاطتيهما.

نرحب بمناقشة اليوم حسنة التوقيت بشأن المناخ والأمن. إن التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ أمر أساسي للحفاظ على السلام وتجنب الكوارث الإنسانية. ونؤيد تأييدا كاملا زيادة تركيز مجلس الأمن على هذه المسألة. وتتيح مناقشة اليوم المفتوحة فرصة عظيمة لمناقشة كيفية الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. وعلينا أن نعمل الآن للتصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ.

وترسم البحوث صورة واضحة. فتغير المناخ عامل مضاعِف للمخاطر. ويصدق ذلك بصفة خاصة على الدول الهشة والفئات السكانية الضعيفة، التي تتحمل بالفعل وطأة الآثار الضارة لتغير المناخ. وبينما تعاني الدول الهشة في كثير من الأحيان من أسوأ العواقب، فإن من واجبنا جميعًا أن نتصدى لتغير المناخ. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات عالمية والتزاما جماعيا متجددا بالحلول المتعددة الأطراف. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها التصدي للتحديات المعقدة عبر الوطنية مثل الجوائح وتغير المناخ والتخفيف من آثارها المحتملة على النزاعات وانعدام الأمن. وأود أن أشاطركم أربع ملاحظات إضافية.

أولا، سيكون التحليل الخاص بالسياق جزءا أساسيا من الرد ونحن نمضي قدما. ويؤثر تغير المناخ على البلدان والمناطق بطرق مختلفة في مختلف أنحاء العالم. وتؤدي التغيرات في نمط سقوط الأمطار إلى إحداث اضطراب في إنتاج الأغذية، إما عن طريق الجفاف أو الفيضانات. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة تهديدا وجوديا بالغرق. وتختلف المجتمعات والمناطق أيضا من حيث مواردها وقدراتها واستعدادها للتصدي لهذه التحديات. ولذلك، من الضروري أن يكون لدينا فهم شامل للحالة في الميدان. ولا يوجد حل واحد يناسب الجميع. ولذلك، يلزم تعزيز التعاون مع المجتمع المدني، وخدمات الأرصاد الجوية والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في مجال التحليلات المراعية المناخ ونظم الإنذار المبكر. وباختصار، يجب أن نحسن فهمنا للحالة المحددة في الميدان، بما في ذلك من خلال تحسين سيناريوهات تغير المناخ على المدى المتوسط والطويل، بمساعدة الشركاء، لتوقع التهديدات الأمنية المتصلة بالمناخ والتخفيف من حدتها.

ثانيا، إن إيجاد حلول للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ أمر معقد ويتطلب نهجا مجتمعيا كاملا. وعلينا أن نستفيد من جميع الأدوات والقدرات والخبرات المتاحة لنا. وتحقيقا لتلك الغاية، نحتاج إلى تعددية الأطراف المترابطة والشاملة التي تعمل فيها منظومة الأمم المتحدة بأكملها، والمنظمات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص معا. ويجب أن يؤخذ تغير المناخ على محمل الجد، ويجب معالجته باعتباره مسألة أمنية. ويجب أيضا إدماجه بالكامل في عمل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في الميدان. وتستكشف بلدان الشمال الأوروبي إمكانية تمويل مستشاري الأمن المناخي في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، التي نأمل أن تعزز القدرة على التصدي

للمخاطر الأمنية المتصـلة بالمناخ في هذه البعثات، وأن يسـمح ذلك لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا بفهم أفضل لآثار تغير المناخ على الأمن والنزاعات. وتحقيقا لهذه الغاية، سنواصل أيضا دعم العمل الهام لآلية الأمن المناخي وكذلك البحوث التي أجريت بشـأن هذا الموضـوع، مثل تلك التي يجري الاضطلاع بها في شبكة خبراء بلدان الشمال الأوروبي ودول البلطيق المنشأة حديثا.

ثالثا، لتحقيق النجاح، يجب أن تتبع الحلول المتعلقة بمعالجة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ نهجا منطلقا من القاعدة. ويجب أن نشرك المجتمع المدني والمرأة والشباب في عملية إيجاد الحلول وتنفيذها. ونعلم أن المجتمعات تكون أكثر قدرة على الصمود عند احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ويجب أن يكون النهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية. ويجب أن نسعى دائما، سواء في التحليل أو أطر السياسات أو طرائق التمويل أو المفاوضات السياسية، إلى الوصول إلى مناهج وعمليات شاملة وجامعة وعادلة. ولذلك، من المهم لمجلس الأمن، عند التصـدي لتغير المناخ بوصـفه عاملا مضـاعفا للمخاطر، أن يستمع إلى المجتمع المدني ويتفاعل معه بصورة أعمق، لا سيما المنظمات النسائية ومنظمات الفتيات. ومن الأهمية بمكان تطبيق نهج جنساني تحويلي إزاء التدخلات المناخية والأمنية.

وأخيرا وليس آخرا، فإن حماية البيئة واستعادتها وإدارتها على نحو مستدام أمر أساسي. فالتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي من العوامل الهامة التي تؤدي إلى انعدام الأمن والنزاع في جميع أنحاء العالم، ويؤثر ارتفاع معدلات التدهور والخسـارة تأثيرا متزايدا على السـلام والأمن العالميين. وعلاوة على ذلك، تتداخل المخاطر المتصلة بالمناخ والطبيعة التي يتعرض لها السلام والأمن العالميان وتعزز بعضها بعضا. وبما أنه لا يمكن التصدي لها تماما بشكل مستقل عن بعضها البعض، فإن الحلول مترابطة بنفس القدر، إذ يمكن خفض المخاطر الأمنية المتصـلة بالمناخ من خلال اتخاذ إجراءات لحماية النظم الإيكولوجية التي تسمح لها بالاستمرار في تزويد الفئات السكانية الضعيفة بالغذاء والماء والطاقة وتمكين التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث واستعادتها وإدارتها على نحو مستدام.

إن الطريقة التي نتصـرف بها بشكل منهجي بشأن مخاطر تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي اليوم لن تبني قدرة المجتمعات الهشة على الصمود فحسب، بل ستحدد آفاق المجتمعات السلمية والأمن البشري لملايين الناس في العقود المقبلة. وتعاني المناطق الهشة والمجتمعات الضعيفة من أشـد الآثار، ولكن معالجة المشـكلة وإيجاد الحل مسـؤولية جماعية. وهي تتطلب التعاون وتجديد تعددية الأطراف والتضـامن. وفي الوقت الذي نواصل فيه الاستجابة للأزمات الجارية في جميع أنحاء العالم، فإن هذه هي فرصتنا لإعادة البناء على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة من أجل مستقبل مستدام وسلمي وقادر على الصـمود في مواجهة تغير المناخ، وذلك بدعم كامل لأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشـأن تغير المناخ، وعقد العمل.

المرفق 6

بيان وزير الخارجية والتنقل البشري في جمهورية إكوادور، موريسيو مونتالفو سامانيغو

[الأصل: بالإسبانية]

أود أولا أن أنوه بعمل أيرلندا بصفتها رئيسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر هذا، وبمساهماتها الفنية بوصفها عضوا غير دائم في المجلس منذ 1 كانون الثاني/يناير 2021. كما أنني ممتن لعقدها مناقشة مفتوحة بشأن المناخ والأمن اليوم ضمن جدول أعمال حفظ السلام.

منذ 17 عاما، أشار تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي أنشأه الأمين العام آنذاك كوفي عنان، إلى أن الأمراض المعدية والتدهور البيئي والحرب تعزز بعضها بعضا. وعلى مدى العقدين الماضيين، استخلص المجتمع الدولي مرارا وتكرارا أن الآثار الضارة لتغير المناخ تقوض قدرة جميع البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. وهذه الحقيقة هي الأكثر إثارة للقلق، بالنظر إلى خطر أن يصبح الاحترار العالمي البالغ 1.5 درجة مئوية أمرا لا رجعة فيه.

ويتسبب التصحر والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي وارتفاع مستوى سطح البحر، في مشاكل اجتماعية واقتصادية مثل انعدام الأمن الغذائي ومشاكل في النظم الصحية، وبطالة، وانعدام سبل العيش، ضمن جملة أمور. وبالمثل، فإن التأثير على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي يزيد من انتقال الأمراض المعدية والأمراض الحيوانية المصدر. وهذه الحالة تتفاقم بسبب الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

وتدرك إكوادور أيضا العواقب الإنسانية الكارثية لتغير المناخ. إن لفقدان ملايين الأرواح وتشرد السكان وضعف التماسك الاجتماعي تأثيرا غير متناسب على النساء والفتيات وأشد الفئات ضعفا. ومع التدهور الاجتماعي والاقتصادي والتهميش، تتضخم ظروف انتشار التطرف العنيف والجريمة المنظمة.

وتضيف كثافة الكوارث الناجمة عن تغير المناخ وشدتها مصدرا إضافيا للمخاطر الأمنية. ولهذا السبب، تشجع إكوادور الوقاية وبناء القدرات باعتبارهما عنصرين أساسيين للحد من مخاطر الكوارث، وفقا لإطار سنداي، إلى جانب آليات الإنذار المبكر المتصلة بالمناخ. ومن الأمور الأساسية توفير الموارد المالية الكافية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية.

ونسلم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي الذي يتمتع بالخبرة والقدرات اللازمة للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ. وتتيح هذه المناقشات في مجلس الأمن اتباع نهج تكميلي ولكنه قيم إزاء الروابط بين المناخ والأمن. وبالإضافة إلى تعزيز التكامل والتآزر داخل الأمم المتحدة، يسهم هذا النهج في الجهود الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويدعو نهج منع نشوب النزاعات الذي يروج له الأمين العام ونتائج استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2020، إلى بذل جهود مشتركة من قبل مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل لإدراج مسألة المناخ في استراتيجيات تعزيز السلام المستدام.

وأخيرا، ندعو إلى تزويد عمليات حفظ السلام بالقدرات التقنية والولايات لتقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، وفقا لسياقاتها المحددة. وإذا انتخبت إكوادور عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2023-2024، سنواصل دعم جدول الأعمال هذا والجهود الرامية إلى تعميق تحليل الصلات بين المناخ والأمن.

المرفق 7

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

اسمحوا لنا في البداية أن نعرب عن تقديرنا لأيرلندا، رئيسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر 2021، لمبادرتها بعقد مناقشة مفتوحة بشأن المناخ والأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

ونحن ثابتون في التزامنا بالتصدي للتحديات التي يشكلها تغير المناخ، ونعتقد أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، لا تزال هي المنابر التي تحمل الولاية الأصلية وتشكل بوادر الحلول اللازمة لمعالجة أزمة المناخ بجميع مظاهرها. ومع ذلك، وبما أنه ينبغي اعتبار تغير المناخ محركا للنزاعات، مما يؤثر على السلام والاستقرار في العديد من المناطق على الصعيد العالمي، فمن المهم معالجة الصلة المتنامية بين تغير المناخ والأمن.

وتدرك مصر تماما الآثار الشديدة لتغير المناخ على سبل معيشة البشر وكوكبنا. وتجدر الإشارة إلى أن الهشاشة الاقتصادية والاعتماد على الموارد عنصران أساسيان في الصلة بين تغير المناخ وسبل العيش المستدامة في البلدان النامية وكذلك السلام والأمن. إن آثار تغير المناخ واضحة تماما، وتتجلى في الظواهر الجوية القصوى، وندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي.

ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن أفريقيا هي القارة الأكثر تضررا بتغير المناخ، على الرغم من أنها الأقل إسهاما في الانبعاثات العالمية. وأظهرت البيانات أن تغير المناخ له تأثير متزايد على القارة، ويسهم في انعدام الأمن الغذائي وإجهاد الموارد المائية، بل يعمل كمحرك للنزاع على الموارد. وعلاوة على ذلك، فقد تفاقم الوضع بشكل أكبر بسبب العواقب التي نجمت عن جائحة مرض فيروس كورونا.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مصر هي الدولة الأكثر كثافة بالسكان التي لديها شح في المياه في العالم. وتؤثر ندرة المياه حاليا على 2.5 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تعريض نصف سكان العالم لإجهاد مائي حاد بحلول عام 2050. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي ندرة المياه بحلول عام 2030، إلى تشريد 700 مليون شخص. وهذه الأرقام دليل واضح على الآثار السلبية لندرة المياه على السلام والأمن، وتحقيق التنمية المستدامة، وإعمال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نحث المجتمع الدولي بحماس على تلبية احتياجات أضعف البلدان التي لديها ندرة في المياه وتعزيز التعاون عبر الحدود وفقا للقانون الدولي المعمول به، للحفاظ على المياه من أجل السلام والأمن.

وما زلنا ملتزمين التزاماً كاملاً بالجهود العالمية الرامية إلى معالجة آثار تغير المناخ. وعملنا بجد على صياغة مبادرة التكيف الأفريقية لتمثيل المساهمة الأفريقية في الجهود العالمية في مجال التكيف. كما شاركت مصر والمملكة المتحدة في رئاسة مسار التكيف والقدرة على الصمود في قمة العمل المناخي لعام 2019. علاوة على ذلك، تتطلع مصر بصفتها رئيسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في عام 2022، إلى مواصلة عملنا العالمي للتوصل إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بتغير المناخ.

إن تلبية احتياجات التكيف في البلدان النامية ستمكن من اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة بشدة ضد مخاطر المناخ التي ستحمي مكاسب التنمية. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية هامة تتمثل في التصدي للمخاطر التي يشكلها تغير المناخ. ومن السبل الرئيسية التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها أن يدعم التصدي للمخاطر ذات الصلة، توفير وسائل كافية لدعم التنفيذ في البلدان النامية. إن هذا الدعم، بالإضافة إلى كونه التزاما على عاتق البلدان المتقدمة النمو بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالغ الأهمية لضمان قدرة البلدان النامية على تحقيق التكيف والتخفيف. ومن دون الدعم الدولي لوسائل التنفيذ، بما في ذلك الوسائل المالية، سيستمر تضاعف التهديدات الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك التهديدات المتصلة بالسلام والأمن.

وفي الختام، نود أن نؤكد على الحاجة الملحة إلى التصدي الشامل لتحديات تغير المناخ، بنهج يهدف في جوهره إلى تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية مع ضمان سلامها وأمنها واستقرارها وازدهارها.

المرفق 8

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ، بصفته مراقبا

[الأصل: بالإنكليزية]

أتشرف بأن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد: جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك، وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ونشكر الرئاسة الأيرلندية على تنظيمها مناقشة اليوم المفتوحة الهامة وحسنة التوقيت بشأن المناخ والأمن.

وكان الاتحاد الأوروبي من أوائل من حدد تغير المناخ كقضية أمنية. وعلى مدى أكثر من عقد من الزمان، اعتبرنا تغير المناخ والتدهور البيئي عاملا مضاعفا للخطر الوجودي يجب أن يوضع في صميم السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي وجدول الأعمال العالمي.

إن عالما ترتفع فيه درجة الحرارة عن 2.0 درجة مئوية لا يمكن أن يكون عالما آمنا. وكما جاء في تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، مع بلوغ الاحترار العالمي بالفعل درجتين مئويتين، فإن درجات الحرارة القصوى ستصل إلى عتبات التحمل الحرجة بالنسبة للصحة والزراعة بشكل أكثر تواترا، مما يسهم في انعدام الأمن الغذائي والبشري على حد سواء. وستؤدي الزيادة في سقوط الأمطار والفيضانات والزيادة في شدة الجفاف التي يتوقعها تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى تسريع وتعميق أوجه الضعف وعدم الاستقرار المستمرة أو الكامنة. ويمكن أن تصبح هذه التطورات محركات جديدة للنزاعات، لا سيما في المناطق التي تقترن بالتحديات الديمغرافية، حيث سيكون هناك تنافس متزايد على الموارد الطبيعية الشحيحة ويحدث اختلال في النظم الغذائية. وستترتب على هذه التطورات عواقب وخيمة على الصلة بين المناخ والأمن، مما سيمثل أنواعا مختلفة من التحديات التي تواجه أمن الإنسان والدول وتقوض السلام العالمي، مما يؤكد أهمية تمكين مجلس الأمن من التعامل بشكل أكثر شمولاً مع الروابط بين تغير المناخ والأمن.

وفي منطقة الساحل، نرى بالفعل كيف يمكن لآثار تغير المناخ أن تقوض الأمن وأن تفاقم النزاع. وفي منطقة بحيرة تشاد، يسهم التقلب في منسوب المياه الناجم عن تغير المناخ في شح خطير في المياه وانعدام الأمن الغذائي والتنافس على الموارد، مما يؤجج المظالم ويزيد من مستويات عدم الاستقرار والنزاعات وتأثير الإرهاب في المنطقة.

وفي وسط آسيا، تم تحديد تغير المناخ كعامل تفاقم محتمل للنزاع، بسبب تأثيره على تدفقات المياه إلى بحر آرال وحوله. وكأمثلة أخيرة، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة والظواهر الجوية القصوى في العراق وأفغانستان إلى الضغط على الموارد الطبيعية وتقويض سبل العيش، مما يتسبب في التوترات والنزوح وإفساح المجال أمام التجارة غير المشروعة والإرهاب.

وقد سلم مجلس الأمن بالمخاطر المناخية والأمنية وأدمج الآثار الضارة لتغير المناخ في ولايات حفظ السلام القُطرية والإقليمية في حوض بحيرة تشاد والصومال ومالي ودارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى

وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وقبرص والعراق. ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بإدراج هذه المسائل، ويعتقد أنه ينبغي القيام بذلك على أساس أكثر تنظيما ومنهجية.

ومن جانب الاتحاد الأوروبي، وبموجب الاتفاق الأخضر الأوروبي، سنسعى جاهدين لكفالة قدرتنا على الصمود أمام تغير المناخ في مشهد أمني جغرافي سياسي متغير. وستنظر السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بصورة منهجية في العوامل والمخاطر المناخية والبيئية. وسنعمل أيضا مع الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، لوضع تدابير لمنع نشوب النزاعات مثل نظم الإنذار المبكر ودعم الصكوك الدولية ذات الصلة مثل إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

وفي إطار إدارة الأزمات والاضطلاع بعمليات السلام بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، سيتم تناول العلاقة بين الأمن وتغير المناخ والتدهور البيئي كجزء من المجموعة التالية من الأولويات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للفترة 2022-2024، وهي أولويات سيتم اعتمادها بحلول نهاية العام. ونعتزم معا تعزيز الرؤية الإستراتيجية والإلمام بالحالة من أجل استباق آثار تغير المناخ والتدهور البيئي على البيئة الأمنية ومنعها والاستعداد لها بشكل أفضل، وكذلك للحد من الآثار البيئية لبعثاتنا وعملياتنا.

وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل العمل بشأن المناخ والأمن، بالاستفادة من المناقشات السابقة وآلية الأمن المناخي، من أجل الاعتراف بالصلة بين تغير المناخ والأمن. وينبغي أن يهدف إلى تجاوز عقد المناقشات المواضيعية إلى الإدماج المنهجي للمسائل الأمنية المتصلة بالمناخ، عند الاقتضاء، في قراراته. ويجب أيضا أن ينظر في اعتماد قرار بشأن تغير المناخ والأمن، على النحو الذي بادرت به ألمانيا لأول مرة في عام 2020، ومجموعة متوافقة في الرأي تشمل إستونيا وبلجيكا وفرنسا، من بين بلدان أخرى. وتحقيقا لتلك الغاية، نكرر التأكيد على ضرورة العمل مع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع لمجلس الأمن، الذي تشارك أيرلندا في رئاسته في عام 2021.

علاوة على ذلك، يود الاتحاد الأوروبي، بصفته عضوا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، أن يؤكد أهمية بناء القدرات في منظومة الأمم المتحدة للتصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وأخيرا، دعونا لا ننس البعد البيئي الأوسع لهذه المسألة، حيث يؤدي تغير المناخ في كثير من الأحيان إلى تفاقم التدهور البيئي وندرة المياه والتصحر. وهذا أمر مهم بشكل خاص بالنسبة لأقل البلدان نموا، وكثير منها في أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية، ولمناطق أخرى مثل البحر الأبيض المتوسط.

ويعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن استعدادها لزيادة الإسهام في هذا الموضوع المهم.

المرفق 9

بيان رئيس منتدى جزر المحيط الهادئ ورئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية لجمهورية فيجي، جوزايا فوريكي باينيماراما

[الأصل: بالإنكليزية]

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ 14 الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ والحاضرة في الأمم المتحدة وهي: أستراليا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، كيريباس، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، جزر مارشال، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو، وبلدي فيجي.

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا العميق لرئيس مجلس الأمن ورئيس وزراء أيرلندا، فخامة السيد مايكل مارتن، لترؤسه هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. وأشكر أيضا الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش على إحاطته، وأعضاء مجلس الأمن على كفالة أن يظل الحوار بشأن المناخ والأمن جزءا من هذا الجهاز المهم جدا.

ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ والأمن لكفالة بقاء شعوب جزر المحيط الهادئ التي يخدمها ويمثلها منتدانا هنا اليوم. وقد تم تأكيد ذلك من جديد الشهر الماضي في البيان الحادي والخمسين لمنتدى جزر المحيط الهادئ الصادر في 6 آب/أغسطس، الذي اعترف فيه قادتنا بأن تغير المناخ هو أكبر تهديد تواجهه على الإطلاق منطقتنا الواقعة في المحيط الهادئ الأزرق. ونحن نعُد أنفسنا من بين المنظمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بإدراك الآثار الخطيرة للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على السلام.

وبينما تظل جهود الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وجهود التعافي منها محور التركيز المباشر في جميع أنحاء العالم، فإن أزمة المناخ التي تواجهها البلدان الجزرية في المحيط الهادئ لا تزال مستمرة. وهناك قلق متزايد في منطقتنا من أن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ربما يُستخدم لتأخير الحاجة الفورية والملحة إلى اتخاذ إجراءات طموحة للحد من الارتفاع المستمر في انبعاثات غازات الدفيئة، التي يمكن أن تؤدي، وفقا لآخر تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى تغييرات لا رجعة فيها في النظام المناخي للأرض.

وما يعنيه ذلك بالنسبة لقارتنا الزرقاء المطلة على المحيط الهادئ، وهي موطن لعدد كبير من السكان الذين يعيشون في الجزر المرجانية والسواحل المنخفضة التي ترتفع بالكاد أمتارا قليلة فوق مستوى سطح البحر، هو أن آثار تغير المناخ تشكل أكبر تهديد أمني على الإطلاق لبقائنا كشعب ومجتمعات وأمم. ولا يمكنني المبالغة في التشديد على أن الوقت أمر جوهري، حيث أن تغير المناخ هو العامل المضاعف النهائي للخطر، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الهشة بالفعل، وربما يسهم في زيادة التوترات والاضطرابات الاجتماعية.

ولتعزيز التنمية الدائمة والمستدامة والأمن البشري والسلام، يجب أن نتعامل ونتصرف على أساس التفاعل بين تغير المناخ والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموغرافية. وسيؤدي الإخفاق في القيام بذلك إلى تكلفة باهظة، لا سيما بالنسبة لشعوبنا التي تعيش في الجزر، والتي تتعرض سبل عيشها وأمنها ورفاهها للخطر.

ويقوم قادتنا في منطقة المحيط الهادئ بدور طليعي في ذلك السياق. ونحن نحدد المستقبل الجماعي الذي نريده لأطفالنا من خلال تطوير استراتيجيتنا لعام 2050 لقارة المحيط الهادئ الزرقاء. وستضع تلك الرؤية الجماعية تغير المناخ في صميم خططنا الإنمائية، ونسيطر معا على التحديات الملحة المقبلة ونتصدى لها بشكل جماعي.

كما أيد قادتنا إعلان بو بشأن الأمن الإقليمي لعام 2018، الذي يروج لمفهوم موسع للأمن، ويرفع من مستوى الأمن المناخي باعتباره أكبر تهديد لأمن لشعوب منطقتنا على الإطلاق. ونقدر الاعتراف بذلك الإعلان المهم بالنسبة لمنطقتنا واتساقه مع المناقشة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن الأمن البحري (انظر S/2021/722).

وقد تم تعزيز جهودنا بشكل أكبر من خلال الإعلان الذي أقر مؤخرا بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ في 6 آب/أغسطس. ويقر هذا الإعلان بأنه من أجل تعزيز مستقبل سلمي وآمن ومستدام لمنطقتنا، ستظل مناطقنا البحرية، على النحو المحدد وحسبما أُبلغ به الأمين العام وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والحقوق والاستحقاقات الناشئة عنها، سارية دون نقصان بغض النظر عن أي تغيرات مادية مرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ. ونرحب أيضا بأعمال لجنة القانون الدولي بشأن موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي.

ولا تغير هذه المساعي، رغم أهميتها بالنسبة لأمننا، من حقيقة أن الدول الجزرية في المحيط الهادئ تواجه أزمة يمكن تفاديها إذا تعاونا معا كمجتمع عالمي من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة. ولا يمكننا ترك مستقبلنا الجماعي للصدفة من خلال غض الطرف عن الأحداث المناخية الكارثية التي تقع في جميع أنحاء العالم، حيث يؤثر أحدثها – إعصار إيدا – على المكان الذي يوجد فيه مقر الأمم المتحدة بوصفه رمزا للسلام والأمن العالميين وحيث يجتمع هذا الجهاز.

ويضطلع مجلس الأمن بدور مركزي في تعميم مراعاة الأبعاد الأمنية لتغير المناخ داخل الأمم المتحدة وفي تيسير العمل على التخفيف من عدم الاستقرار المرتبط بالمناخ قبل أن يؤدي إلى نشوب نزاعات. ونعتقد أن ذلك يتماشى مع روح الأمن الوقائي المكرسة في الفقرة 1 من المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

ونرحب باعتراف مجلس الأمن بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كموضوع شامل، ونشدد كذلك على الطابع الجنساني للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، التي تؤثر على النساء والفتيات والفئات الأكثر ضعفا بشكل غير متناسب.

وننوه أيضا بعمل آلية الأمن المناخي المشتركة بين الوكالات ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، التي تواصل النمو وتضم الآن 59 عضوا من جميع أنحاء العالم، بمن فيهم 12 عضوا في منتدى جزر المحيط الهادئ. وننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الدعوة إلى أن يتولى تنسيق استجابة الأمم المتحدة مقرر خاص معين حديثا معني بالمناخ والأمن.

ويمكن لمجلس الأمن – بل ينبغي له – أن يلقي بثقله وراء النداءات التي تدعو إلى ضمان أن تتسق جميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام العادل والدائم مع أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي حين أن التخفيف من آثار تغير المناخ لا يزال أكثر الطرق فعالية للحد من آثاره، فإن هناك حاجة أيضا إلى

زيادة الاستثمار لضمان قدرة الدول الضعيفة على التكيف بشكل فعال مع آثار تغير المناخ التي تحدث بالفعل. ويمكّن بناء القدرة على الصمود والتكيف والحد من مخاطر الكوارث البلدان من التصدي بشكل أفضل للأحداث المتصلة بالمناخ قبل تحولها إلى تحديات أمنية.

أخيرا، ندعو المجتمع العالمي إلى دعم أهداف اتفاق باريس بصوت موحد. ويجب وضع الصيغة النهائية لدفتر قواعد كاتوفيتسه في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. إن اتفاق باريس ليس مجرد أداة سياسية. ولا يمكننا أن نبالغ في الأهمية الملحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر أمرا بمقدور جميع البلدان من أجل إبقاء هدف اتفاق باريس المتمثل في حصر ارتفاع متوسط درجة الحرارة في حدود 1,5 درجة مئوية في المتناول وحماية السلام والأمن الجماعيين ورفاه الأجيال الحالية والمقبلة.

المرفق 10

بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كورنيادي كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]

أود أن أعرب عن تقديري لأيرلندا لعقدها جلسة اليوم، كما أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على الإحاطات التي قدموها.

إن جائحة مرض فيروس كورونا هي أحد أكثر الأحداث تدميرا لكوكبنا. وفي الوقت نفسه، لا يزال تهديد تغير المناخ مستمرا بلا هوادة وبقدر متزايد من الإلحاح، وهو يمثل التحدي الأكبر في هذا القرن.

وبينما ما زلنا نتصدى للجائحة، تضاعف الظواهر الجوية القصوى من التحديات التي نواجهها وتؤثر على قدرتنا على الصمود وتهيئ الظروف التي يمكن أن تزيد من تصعيد النزاعات. وقد شهدنا سقوط الأمطار يؤدي إلى فيضانات قاتلة، في حين يواجه آخرون ندرة المياه ويعانون من الحرائق بسبب الجفاف الشديد وموسم جفاف طويل.

ولا ينبغي أن نتجاهل تلك التحذيرات. ويقع على عاتقنا جميعا أن نستجيب في حدود مسؤولياتنا المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط التالية:

أولاً، إن الصلة بين تغير المناخ والمخاطر الأمنية هي صلة تعتمد على السياق إلى حد كبير. وقد أوضح التقرير الصادر مؤخرا عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المعنون "تغير المناخ 2021: الأساس العلمي الفيزيائي" بالتفصيل كيف أن تداعيات تغير المناخ واسعة النطاق وأن المشاريع تنطوي على تحديات متنوعة في مختلف المناطق والبلدان. وفي حين أن تغير المناخ لم يكن أبدا المحرك الوحيد للنزاع، فقد لاحظنا حالات ضاعف فيها المخاطر القائمة وانعدام الأمن مما قد يزيد من تصعيد حالات النزاع.

ويتوقف هذا الارتباط على عوامل أخرى كثيرة، بما في ذلك توافر الموارد والقدرة على التكيف، وهو أمر يختلف من منطقة نزاع إلى أخرى. ولذلك، يحتاج مجلس الأمن إلى تصميم استجابته وفقا لذلك من خلال تحليل مستنير يأخذ في الاعتبار السياقات المحلية والمعلومات المناخية المحدثة.

ثانيا، يتعين علينا اتخاذ إجراءات ملموسة قابلة للتطبيق. وفي حين أن زيادة الوعي من خلال اجتماعات مجلس الأمن أمر هام، تعتقد إندونيسيا أن المجلس بحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للتطبيق للتصدي لهذا التهديد الناشئ. وينبغي لجهود المجلس أن تتجاوز مجرد إدخال قائمة مفردات متعلقة بالمناخ في الوثائق الختامية.

وتعتقد إندونيسيا اعتقادا راسخا بأنه يتعين علينا أن نبدأ بمعالجة احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة، لا سيما فيما يتعلق بزيادة خطر العنف القبلي في المناطق التي تعاني من شح الموارد. ويمكن القيام بذلك عن طريق تعزيز إشراك المجتمعات المحلية من خلال بعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز قدرة البلدان المتضررة على التكيف مع آثار المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتخفيف من حدتها.

كما أُنشئت آلية الأمن المناخي لتقديم تقييم للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ واستراتيجية إدارتها. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة تعزيز دعمهم للآلية.

ثالثا، نحن بحاجة إلى إجراءات منسقة. وينبغي أن يكون الحل لتغير المناخ متجذرا في نهج متعدد الأطراف، مع التنفيذ الكامل والمحايد لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الدعم لوسائل تنفيذه. ويجب أن يسهم مجلس الأمن في نجاحه. وينبغي أن يعزز عمل المجلس في ذلك المجال بعضه بعضا، مع تجنب أي ازدواجية في مسار العمل القائم بشأن المناخ في منظومة الأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو إندونيسيا إلى مواصلة التعاون والتآزر داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في الميدان، فضلا عن الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية. ويتمثل الهدف النهائي في دعم الاستقرار وبناء القدرة على الصمود في البلدان والمناطق التي تواجه مخاطر أمنية متزايدة مرتبطة بالمناخ.

المرفق 11

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

[الأصل: بالإنكليزية]

أود أن أبدأ بالاقتباس من الأمين العام السابق، الذي قال:

”تغير المناخ خطر من أشد الأخطار التي يواجهها العالم تعقيدا وجسامة وتعددا في الأوجه. وترتبط الاستجابة لهذا الخطر ارتباطا وثيقا بشواغل عاجلة تتصل بالتنمية المستدامة والإنصاف العالمي... ،وبالاقتصاد، والحد من الفقر، والمجتمع“ (A/62/511، المرفق الأول، الفقرة 1).

وبناء على ذلك، فإننا نتشاطر الرأي القائل بأن تغير المناخ هو في الأساس مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة وليس بمسألة تتصل بالسلم والأمن الدوليين، إذ لم يثبت الارتباط المباشر بين تغير المناخ والأمن. ولذلك، يجب معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ بطريقة سليمة وشاملة ومنسقة وعملية المنحى تقوم على نهج متعدد الأطراف.

ومن الناحية العملية، بذل المجتمع الدولي حتى الآن جهودا كبيرة على الصعيد العالمي بهدف التصدي للتحديات المتصلة بالمناخ.

وأدت هذه الجهود إلى وضع صكين دوليين تاريخيين ملزمين قانونا، وهما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ولذلك فإن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية هي الآلية الدولية الرئيسية للتصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ.

وينبغي اعتبار التصدي للمخاطر والتحديات التي يفرضها تغير المناخ مسؤولية جماعية، وبالتالي، يجب على جميع الدول أن تفي تماما بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقية.

وندعو بقوة إلى التقيد الصارم بمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة للدول، والتي تنص على أنه في حين يجب على جميع الدول أن تتعاون بروح الشراكة العالمية للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، فإن البلدان المتقدمة النمو، بسبب مساهماتها الكبيرة في تغير المناخ والتكنولوجيات والموارد المالية التي تتحكم فيها، تتحمل مسؤولية أكبر في التصدي لهذه التحديات.

ولذلك، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تنفذ بالكامل جميع التزاماتها المعنية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية ويجب أن تأخذ زمام المبادرة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وأن تقدم الدعم الكافي على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب، بما في ذلك في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، إلى البلدان النامية.

وبالمثل، ففي حين يتعين على البلدان النامية أيضا أن تفي بالتزاماتها المعنية، بما يتناسب بالطبع مع قدراتها وظروفها الإنمائية الوطنية، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية بإزالة جميع العقبات التي تعترض التنفيذ الفعال لالتزامات الدول النامية.

وفي هذا السياق، فإن الجزاءات الانفرادية من بين الحواجز الرئيسية التي تعوق بشكل خطير قدرات عدد من البلدان النامية مثل إيران على المساهمة بشكل إيجابي في التصدي لتحديات تغير المناخ.

وعلى الرغم من هذه التحديات الملحة، اتخذت جمهورية إيران الإســـلامية التدابير اللازمة لمواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ ووضعت خططا وبرامج للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

ومع ذلك، فإن الجزاءات الانفرادية التي فرضـــتها في المقام الأول الولايات المتحدة على إيران لم تمنع وصولنا إلى الموارد المالية والوسائل التكنولوجية الضرورية فحسب، بل أثرت أيضا تأثيرا سلبيا على الاســـتخدام الفعال لقدراتنا الوطنية لتنفيذ تعهداتنا المعنية. ويجب أن تنتهي فورا هذه الجزاءات غير القانونية واللاإنسانية، التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

ورغم الخلافات القائمة بين الدول بشـــأن جوانب معينة من تغير المناخ، هناك توافق واضـــح في الآراء على الصـــعيد الدولي على أن التكنولوجيات الجديدة والمراعية للمناخ يمكن أن تؤدي دورا كبيرا في التخفيف من المخاطر المرتبطة بهذا التحدي.

ومع ذلك، وبسبب مجموعة من الحواجز، فإن نقل التكنولوجيات المراعية للمناخ إلى البلدان النامية أقل بكثير مما هو مطلوب. وهذا الاتجاه المقلق لا يتسـق مع أغراض الأمم المتحدة، التي تنص الفقرة 3 من المادة 1 من ميثاقها على "تحقيق التعاون الدولي على حل المســـائل الدولية ذات الصـــبغة الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية".

وبناء على ذلك، ندعو إلى إزالة جميع الحواجز التي تحول دون نقل التكنولوجيات المراعية للمناخ، بما في ذلك المعارف والمهارات التشغيلية، إلى البلدان النامية وتيسير نقلها.

ونؤيد أيضا الحجج القائلة بأنه يجب النظر في المسائل المتصلة بالمناخ في منتدياتها ذات الصلة، وهي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ومع ذلك، وبالنظر إلى أن مجلس الأمن يفتقر بوضـــوح إلى الخبرة أو الأدوات اللازمة للتصـــدي بفعالية للمخاطر الأمنية المحتملة المتصلة بالمناخ، فإن مشاركته في مثل هذه المسائل، التي بسبب طبيعتها الاجتماعية والاقتصادية لا تقع ضمن ولاية المجلس، تشكل أيضا تعديا على اختصاصات الأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظمة. وهذا يتناقض مع روح الميثاق، ولذلك يجب تجنبه.

وبدلا من إدراج المخاطر الأمنية لتغير المناخ في جدول أعمال المجلس، يجب أن ندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات ذات الصـــلة من جانب الجميع، لا ســـيما الدول المتقدمة النمو، بطريقة مسؤولة، والسماح للمنصات ذات الصلة بمواصلة النظر في المسائل المتصلة بتغير المناخ ومعالجتها على النحو الواجب. وإيران، من جانبها، على استعداد للإسهام في الجهود ذات الصلة في هذه المنتديات.

المرفق 12

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيميهيرو

[الأصل: بالإنكليزية]

أرحب بالمناقشة المفتوحة اليوم بشأن المناخ والأمن التي نظمتها الرئاسة الأيرلندية خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، قبل أقل من 40 يوما من افتتاح الدورة السادسة والعشرين التي طال انتظارها لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو. وأشكر أيضا الأمين العام على إحاطته.

ويؤثر تغير المناخ تأثيرا سلبيا متعدد الأبعاد على بقاء الشعوب وسبل عيشها وكرامتها. وتؤثر ندرة المياه والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي تأثيرا شديدا على الناس في منطقة الساحل وغيرها من المناطق القاحلة. ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر وتدهور السواحل تهديدا وجوديا للدول الجزرية الصغيرة النامية وشعوبها. وفي حين أن ضحايا الأعاصير والأمطار الغزيرة وموجات الحر موجودون في كل مكان، فإن الآثار الأكثر تدميرا وانتشارا على الأمن البشري تُفرض على أشد الناس والمجتمعات المحلية ضعفا.

ومن المؤكد أن الارتباط بين تغير المناخ والنزاعات ارتباط غير مباشر. ومع ذلك، لا شك أن انعدام الأمن البشري، الذي تفاقم بفعل آثار تغير المناخ، أصبح عاملا مضاعفا للمخاطر، ليس فقط من حيث الأزمات الإنسانية ولكن أيضا من حيث السلام والأمن، لا سيما في المناطق المعرضة للنزاعات. ولذلك تنضم اليابان إلى أيرلندا في التسليم بأن تغير المناخ بوصفه عاملا يزيد من خطر نشوب نزاع عنيف.

وبينما نضع الناس في محور نموذجنا الأمني، فإن تغير المناخ هو بلا شك إحدى المسائل ذات الأولوية لصون السلم والأمن. ومع ذلك، فمسألة ما إذا كان بمقدور مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي في ذلك المجال، المشاركة بفعالية في الجهود المبذولة للتخفيف من تغير المناخ أو التكيف مع آثاره السلبية، مسألة أخرى. وإلى جانب زيادة الوعي العام بمخاطر النزاعات العنيفة المتصلة بالمناخ، فهل هناك دور واضح يمكن لمجلس الأمن أن يؤديه ويجب أن يؤديه؟ هل ينبغي معالجة مسألة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بشكل منفصل عن الدوافع الأخرى للنزاعات، بما في ذلك الأسباب الجذرية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، في سياق عمليات حفظ السلام أو منع نشوب النزاعات أو الوساطة؟.

وتحتاج الإجابات على هذه الأسئلة إلى دراسة مستفيضة. ولكن هناك أمر واحد واضح: فتغير المناخ مرتبط بالنزاع العنيف من خلال تأثيره على الأمن البشري، أي على بقاء الناس وسبل عيشهم وكرامتهم. ومن الضروري أن يركز المجتمع الدولي على الناس عند تحليل آثار تغير المناخ على النزاعات. ومن خلال وضع الناس في صميم استجابتنا للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، صار من الواضح أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكسر حالة العزلة وأن تستجيب بطريقة شاملة وسلسة، بالاستفادة من النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وتظل اليابان ثابتة في التصدي لتغير المناخ والمساهمة في صون السلام والأمن الدوليين. وفي بذل هذه الجهود، تولي اليابان أهمية كبيرة لتنفيذ إجراءات فورية لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة

الآثار الســـلبية لتغير المناخ وبناء القدرات المؤســـســـية لتعزيز الملكية الوطنية للبلدان التي تواجه تحديات متصلة بالمناخ.

وتدعم اليابان جهود البلدان الأفريقية لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ من خلال عمليات مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وندعم مشـاريع الإدارة المسـتدامة للغابات والإدارة المتكاملة للموارد المائية وتدابير مكافحة التصـــحر وتعزيز الإنتاجية الزراعية في إطار المبادرة الأفريقية لمكافحة التصـحر لتعزيز القدرة على الصـمود في مواجهة تغير المناخ في منطقة السـاحل والقرن الأفريقي، التي أطلقت في مؤتمر طوكيو السادس المعني بالتنمية في أفريقيا في نيروبي في عام 2016. بالإضافة إلى ذلك، تدعم اليابان جهود البلدان الأفريقية في بناء المؤسـسـات في إطار النهج الجديد للسـلام والاسـتقرار في أفريقيا، الذي أطلق في مؤتمر طوكيو الســـابع المعني بالتنمية في أفريقيا في يوكوهاما في عام 2019، من أجل التغلب على أوجه الضعف مع معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وتتجاوز المخاطر المتصـــلة بالمناخ الحدود، وبالتالي فإن التعاون الإقليمي أمر لا غنى عنه. وعززت اليابان هذا التعاون الإقليمي من خلال إطار الجماعة الكاريبية – اليابان واجتماع قادة جزر المحيط الهادئ. وفي الاجتماع التاسع لقادة جزر المحيط الهادئ، الذي شارك في رئاسته رئيسا وزراء اليابان وتوفالو في تموز/يوليه 2021، أكد القادة التزامهم بالتعاون الوثيق في تعزيز القدرة على الصـــمود في وجه الكوارث. وفي حزيران/يونيه 2021، أعلنت اليابان أنها ســـتقدم التمويل المناخي من القطاعين الخاص والعام على السواء، الذي يبلغ مجموعه نحو 60 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة من عام 2021 إلى عام 2025، وأنها ستزيد من تعزيز مساعدتها للتكيف.

وفي الختام، تعتقد اليابان أن الأمم المتحدة هي الجهة الفاعلة الرئيســـية لتعميق التعاون الدولي لاتخاذ إجراءات ضد المخاطر المتصلة بالمناخ. وستكون اليابان شريكا نشطا في ذلك المسعى.

المرفق 13

بيان البعثة الدائمة للاتفيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تشكر لاتفيا الرئاسة الأيرلندية لمجلس الأمن لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الهامة في هذا الوقت الحاسم لزيادة الطموح في مجال المناخ والالتزام بالعمل.

وتؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (المرفق 8).

ومما لا لبس فيه، أن تغير المناخ هو أحد أهم التحديات العالمية التي تواجه العالم اليوم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين. وبالنسبة للعديد من البلدان، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن ذلك يشكل تهديدا وجوديا. ومن المهم أن يقبل مجلس الأمن هذا الواقع بالكامل وأن يكفل النظر في أثر تغير المناخ بطريقة شاملة في عمل المجلس والأنشطة التي يفوض بها.

لقد قدمت الظواهر الجوية والمناخية البالغة الشدة في عام 2021، العديد من التذكيرات بحقيقة أن تغير المناخ أصبح بالفعل حقيقة واقعة نشهدها في أجزاء كثيرة من العالم. وتبين التقارير الأخيرة الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن تغير المناخ يتسبب فيه الإنسان، وأن حله بالتالي يعتمد أيضا على ما يتخذه الإنسان من إجراءات. ويتوقف نجاح إجراءاتنا على التعاون المتعدد الأطراف، ولن نتمكن من التغلب على هذا التحدي العالمي إلا بالعمل معا.

ومن أجل الحد من تهديد تغير المناخ للأمن الدولي، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة فيما يتعلق بالمناخ. وتلتزم لاتفيا بتحقيق الهدف الجماعي للاتحاد الأوروبي المتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة 55 في المائة على الأقل بحلول عام 2030 وتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. وتشجع لاتفيا جميع البلدان على الالتزام بأهداف مناخية أكثر طموحا في مساهماتها الجديدة والمحدثة المحددة وطنيا قبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ومع ذلك، فإن بعض آثار تغير المناخ ترسخت بالفعل، ولا يزال هناك المزيد من الغموض. ويجب إيلاء اهتمام عاجل لتدابير التكيف مع تغير المناخ. ويمكن أن تكون خطط التكيف على الصعيدين الوطني والدولي جزءا من عملية بناء السلام وخطة منع نشوب النزاعات، لا سيما في تطبيق النهج القائم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويمكن أن يساعد تعزيز التأهب والتكيف، المجتمعات المحلية في سياقات الهشاشة على التعامل مع أثر العامل المضاعف لخطر تغير المناخ. ويمكن أن يؤدي إذكاء الوعي وتكييف الحياة وسبل العيش مع واقع المناخ الدافئ إلى تعزيز قدرتها على الصمود بوجه عام.

وتعتقد لاتفيا أنه من المهم لجميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة التي تعمل في مثل هذه البيئات أن تعمل معا وأن تسعى إلى إيجاد حلول متكاملة. ويمكن لمجلس الأمن أن يعزز ذلك من خلال ولاياته لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام.

ونرحب بحقيقة أن الجوانب المناخية مدرجة بالفعل في ولايات العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي

تشـــارك فيها لاتفيا. وبالمثل، من المهم مواصـــلة الجهود الشـــاملة لتنفيذ الاســـتراتيجية البيئية لإدارة الدعم الميداني التابعة للأمم المتحدة، التي حددت أهدافا في خمســـة مجالات للحد من الأثر البيئي للأنشـــطة الميدانية للأمم المتحدة بحلول عام 2023.

وفي حين تنبع التوترات والنزاعات الإقليمية من مصالح وتصورات متباينة، فإن الآثار الضارة لتغير المناخ يمكن أن تتيح في الواقع فرصـا لإرسـاء فهم مشـترك وتوافق في الآراء في ضـوء التحدي المشـترك. ولا ينبغي استبعاد زاوية المناخ من أنشطة بناء السلام والوساطة.

ولذلك ترحب لاتفيا بدعوة الأمين العام في تقريره المعنون ”خطتنا المشـتركة“ إلى النظر في توسـيع دور لجنة بناء السلام بالتركيز أيضـا على المسائل الشاملة مثل تغير المناخ. ونحن على استعداد للمساهمة في تلك المداولات كعضو في لجنة بناء السلام في عام 2022.

المرفق 14

بيان وزيرة الخارجية والتعليم والرياضة في ليختنشتاين، دومينيك هاسلر

[الأصل: بالإنكليزية]

أشكركم، سيدي الرئيس، على توجيه انتباهنا اليوم إلى القضية الرئيسية للأمن الهيكلي في عصرنا. وخلال مناقشات مفتوحة متعددة بشأن العلاقة بين تغير المناخ والأمن، أقرت الدول الأعضاء على نحو متزايد بحقيقة أن تغير المناخ ليس عاملا مفاقما ومضاعفا لخطر النزاعات فحسب، بل هو في حد ذاته سببا لانعدام الأمن الجماعي. وبالتالي، فإن معالجة هذه المسألة بطريقة تركز على الإنسان شرط أساسي إذا كان للمجلس أن يفي بولايته المتمثلة في صون السلام والأمن.

وعلى النحو المبين في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لهذا العام، من المرجح على نحو متزايد أن تشهد السنوات العشرين القادمة ارتفاع درجة الحرارة في العالم بمقدار 1.5 درجة مئوية – وهي عتبة أُعتُبرت نقطة اللاعودة خلال مفاوضات باريس ونذيرا مخيفا لعالمنا الهش. ومن الواضح أن الآثار المناخية مثل موجات الحر المهددة للحياة، وتضاؤل الموارد المائية، وانقراض الأنواع ومصائد الأسماك تزيد من النزاعات العنيفة القائمة والهجرة غير الطوعية والفقر والتوترات الاجتماعية. ويخشى العديد من الدول الأعضاء من الكوارث الكبرى الناجمة عن الظواهر الجوية القصوى، التي زاد الاحترار العالمي من احتمال حدوثها بشكل كبير، أو ارتفاع مستوى سطح البحر الذي من المرجح وفقا للتوقعات الحالية أن يغمر أقاليم بأكملها خلال حياتنا.

وتبين تلك الآثار كيف أن تغير المناخ ليس مجرد عامل يزيد من شدة التهديد بل هو أكبر تهديد لأمننا المشترك نفسه. وبالتالي، فإن تفاعل المجلس بشأن المناخ والأمن سوف يتعزز إلى حد كبير من خلال تجاوز نموذج "الأمن المادي المباشر" الذي يوضع على أساس أسباب النزاعات المسلحة وحلولها. ومن شأن محاولات تقييد عمل المجلس بهذه الطريقة أن تؤدي إلى تركيز قصير النظر على الأسباب والحلول العسكرية للنزاعات، بدلا من منع نشوب النزاعات وحلها على نحو مستدام وشامل. وبدلا من ذلك، ينبغي للمجلس أن يعتمد نموذجا للأمن البشري، يسمح بمنظور يكون فيه تغير المناخ نفسه سببا لانعدام الأمن.

ولا تزال ليختنشتاين تدعو إلى اتخاذ قرار من مجلس الأمن بشأن المناخ والأمن كموضوع مستقل، وهو ما ينشئ آلية للإبلاغ. ومن الأهمية أن يدرج المجلس، في عمله اليومي، إشارات منهجية بقدر أكبر إلى أثر الاحترار العالمي في الحالات القُطرية، لا سيما تلك الموجودة خارج القارة الأفريقية. وينبغي للمجلس عند القيام بذلك أن يستفيد من مجموعة واسعة من الخبرات عبر منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الابتكار الهام لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع لأعضاء مجلس الأمن فضلا عن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آلية الأمن المناخي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وضمان تقديم إحاطات منتظمة بشأن الصلة بين المناخ والأمن.

وفقا لمسؤوليتنا المشتركة وإن كانت متباينة، يجب على جميع الدول، بشكل جماعي وفردي، أن تزيد طموحاتها زيادة كبيرة وأن تتابع تنفيذها. وبطبيعة الحال، تقع على عاتق أعضاء المجلس مسؤولية خاصة في هذا الصدد بالنظر إلى الولاية التي أناطتها بهم الجمعية العامة لدعم السلام والأمن. وعندما يكون تغير المناخ في حد ذاته هو التهديد الأمني، فإن ذلك ينطوي على دافع إضافي لأعضاء المجلس للحد من

الانبعاثات في بلدانهم. ومن جانبنا، تقر ليختنشـــتاين بالحاجة إلى تحســـين تدابير التكيف واتخاذ إجراءات مبكرة للحد من قابلية التضـرر من الآثار الهائلة لتغير المناخ. وتسـهم ليختنشـتاين في هذه الجهود من خلال توفير تمويل مناخي يبلغ نحو 2.5 مليون فرنك سويسري سنويا للمشاريع المتصلة بالمناخ في البلدان النامية.

المرفق 15

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تشكر مالطة، أيرلندا لتنظيمها هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن المخاطر المتصلة بالمناخ في مجالات حفظ السلام والوساطة في النزاعات ومنع نشوب النزاعات.

وتؤيد مالطة البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 8) وألمانيا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن (المرفق 17)، وتود أن تقدم بعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

إن تغير المناخ هو أخطر تهديد وجودي يواجه كوكبنا. وبينما نواصل مكافحة جائحة وحالة عدم استقرار في جميع أنحاء العالم، لا يمكن للعمل المناخي أن ينتظر منا أن نجد الوقت المناسب للتفرغ لعه، عندما تكون جميع أزماتنا العالمية قد انتهت. وما لم يستجب العمل المناخي لما يحثنا العلم على القيام به لتجنب ضرر لا يمكن إصلاحه، فإن الزيادة البشرية المنشأ في انبعاثات غازات الدفيئة ستؤدي حتماً إلى تكثيف التهديدات الأمنية العالمية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مادية واقتصادية وخيمة. ويؤكد التقرير الأخير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ما هو معترف به بالفعل على نطاق واسع: فتغير المناخ له آثار مباشرة وغير مباشرة على الأمن والاستقرار الدوليين.

إن آثار تغير المناخ على الأمن العالمي والإقليمي محسوسة بالفعل في عدة أجزاء من العالم. وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، سيؤدي ذلك إلى العديد من التحديات، بما في ذلك نقص المياه، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع مستوى سطح البحر، فضلا عن زعزعة الاستقرار وزيادة قابلية التضرر، التي تفاقمت بسبب عدم الاستعداد للتحول العالمي بعيدا عن الوقود الأحفوري.

ونرحب بزيادة التركيز على الآثار الأمنية لتغير المناخ على الصعيد الدولي، لا سيما داخل الأمم المتحدة. ويسر مالطة، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، أن الاتحاد الأوروبي قدم مثالا من خلال القيادة فيما يتعلق بالطموح المناخي.

ونرى أن من المهم للأمم المتحدة أن تعتمد نهجا شاملا إزاء العمل المناخي، بما في ذلك من خلال جهود المجتمع الدولي الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين. ويضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في هذا الصدد.

وتُبذل جهود حفظ السلام وبناء السلام في بيئات محفوفة بالتحديات، ويزيد تغير المناخ من تفاقم المشاكل القائمة في تلك السيناريوهات. وينبغي أن يشمل النهج المتعدد التخصصات لجهود حفظ السلام وبناء السلام، تغير المناخ كجزء لا يتجزأ من استراتيجية دعم التعافي في الأجلين القصير والمتوسط، وكفالة الاستقرار والقدرة على الصمود في الأجل الطويل، لا سيما في ضوء التأهب المطلوب للتكيف مع تغير المناخ.

ويتعين علينا أن نسعى إلى النهوض بالسلام والتصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ من خلال نُهج شاملة ومتعددة الأبعاد وموجهة للأمن والسلام. ويشكل إنشاء آلية الأمن المناخي تطورا هاما في هذا الصدد، وندعو إلى اتباع نهج أكثر تكاملا عبر جميع هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن. ومن أجل كفالة

السـلام والاسـتقرار الدائمين، يجب علينا أن ندمج الاعتبارات المناخية في الإجراءات التي كلفنا بها مجلس الأمن.

وتقدر مالطة العمل الذي قام به عدد من أعضـاء المجلس، بما في ذلك الجهود التي تقودها أيرلندا والنيجر كرئيسين مشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن.

ونحن، كدولة جزرية، ندرك تماما التهديد الذي يمثله تغير المناخ، ولهذا السـبب سـنسـلط الضـوء على المسـائل المناخية والأمنية إذا عهد إلينا بالعمل في المجلس في الفترة 2023-2024. لقد حان الوقت لتكثيف عملنا من أجل فهم أفضل للصلة بين تغير المناخ والأمن.

المرفق 16

بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

يشكر المغرب، أيرلندا لتنظيمها هذه المناقشة العامة الرفيعة المستوى في مجلس الأمن بشأن المسألة المهمة المتعلقة بالمناخ والأمن. وهذه المناقشة فرصة مثالية لإيصال رسائلنا إلى الأمم المتحدة وإلى العالم، من أجل زيادة الوعي بالعواقب الأمنية لتغير المناخ، وتذكير الناس بأن تغير المناخ ليس مسألة تتعلق بالسياسة البيئية والاقتصادية فحسب، بل هو أيضا تحد كبير للسلم والأمن الدوليين.

وينضم المغرب إلى إعلان مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، الذي نذكر فيه بأن لمجلس الأمن دورا مركزيا بشكل خاص فيما يتعلق بتلك الصلة. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في الصلة بين المناخ والأمن في مقرراته قبل اندلاع النزاعات أو تصعيدها. ومسألة المهاجرين بسبب تغير المناخ مهمة أيضا، ويجب أخذها في الاعتبار بطريقة أكثر استدامة، لأن الآثار المتفاقمة لتغير المناخ في جميع أنحاء العالم يمكن أن تدفع أكثر من 216 مليون مهاجر إلى الانتقال بحلول عام 2050 بسبب الجفاف وضعف المحاصيل وارتفاع مستويات سطح البحر وتفاقم التصحر.

ويولي المغرب أهمية خاصة للعمل المناخي على الأصعدة الوطنية والأفريقية والدولية. فعلى الصعيد الوطني، لدى المغرب سياسة طموحة لمكافحة تغير المناخ وتطوير مصادر الطاقة المتجددة. وقد عدل المغرب مساهمته الوطنية الطوعية في 22 حزيران/يونيه، بهدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 45.5 في المائة، وحدد لنفسه هدف تلبية 52 في المائة من احتياجاته من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2030.

ومع ذلك، فإن القارة الأفريقية، التي ينتمي إليها المغرب، تتعرض لأضرار لا مبرر لها وغير متناسبة بسبب عواقب الاحترار العالمي، التي لا تسهم فيه بقدر يذكر. إن أفريقيا التي لديها انبعاث منخفض لغازات الدفيئة يبلغ أقل من 4 في المائة من الانبعاثات العالمية، تعاني بصورة غير عادلة من الآثار القاسية لتغير المناخ. وينبغي أن تكون تلك الحالة مصدر قلق للعالم بأسره.

واستنادا إلى تلك الملاحظة، فإن المغرب ملتزم التزاما كاملا بمواصلة الزخم الذي بدأ في مؤتمر قمة العمل الأفريقي الأول، الذي عقد في مراكش على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على نحو يصب في صالح النهوض القاري المشترك، وركز على مشاريع عبر وطنية طموحة وملموسة.

ويقدم المغرب بصفته تلك، ووفقا للتعليمات السامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، دعما ماليا وتقنيا كبيرا، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل تفعيل لجنة المناخ لحوض الكونغو، التي ترأسها جمهورية الكونغو، ولجنة المناخ لدول منطقة الساحل، برئاسة جمهورية النيجر، ولجنة المناخ للدول الجزرية برئاسة جمهورية سيشيل.

يرحب المغرب بالالتزام الذي قطعه الشركاء الدوليون خلال المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات لجنة المناخ لدول منطقة الساحل، المعقود في نيامي في شباط/فبراير 2019، بتقديم ما يقرب من 3.41

بليون دولار لتمويل تنفيذ برنامج الأولويات الإقليمي للجنة. وتلك خطوة هامة من شأنها كفالة استمرارية تزويد اللجنة بالدعم اللازم لتنفيذ خطة الاستثمار في مجال المناخ بكاملها.

وعلاوة على ذلك، فإن المملكة المغربية، بوصفها بلدا شريكا مؤسسا، ولا سيما بوصفها عضوا أفريقيا داعما في المنطقة، ملتزمة التزاما راسخا بدعم أعمال لجنة الساحل من خلال إجراء دراسات الجدوى لوضع اللمسات الأخيرة على خطتها للاستثمار في مجال المناخ. وبهدف دعم جمهورية النيجر من أجل تعزيز العمل المناخي في منطقة الساحل، تم توقيع مذكرة تفاهم بين مركز الكفاءات للتغير المناخي ولجنة المناخ لدول منطقة الساحل في تشرين الأول/أكتوبر 2020 في الرباط.

إن تغير المناخ عامل مضاعِف للمخاطر. وهو يحدث بصفة خاصة في المناطق الهشة أصلا ويهدد استقرار الدول والمجتمعات. ويمكن أيضاً أن تواجه مناطق تبدو مستقرة اضطرابات متصلة بتغير المناخ.

وفي أفريقيا، تشكل الانقطاعات في توافر المياه دافعا للهجرة الداخلية الناجمة عن تغير المناخ. فهي تدفع الناس إلى مغادرة المناطق الساحلية والداخلية حيث تكون المياه شحيحة والتوجه إلى المراكز الحضرية التي غالبا ما تكون غير مهيأة لاستيعاب المزيد من المهاجرين.

وفي هذا الصدد، فإن تدابير التكيف مع المناخ هامة جدا بالنسبة للقطاعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ، بما في ذلك الزراعة، نظرا لأهميتها بالنسبة لسبل العيش والعمالة في أفريقيا. وبهذه الروح، أطلق المغرب "مبادرة تكييف الفلاحة الأفريقية" و "مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن في أفريقيا"، اللتين تهدفان إلى الحد من أوجه ضعف أفريقيا وقطاعها الزراعي أمام تغير المناخ. والهدف من ذلك هو جعل تكيف الزراعة الأفريقية في صميم المناقشات والمفاوضات المتعلقة بالمناخ وتوجيه حصة كبيرة من ميزانيات صناديق المناخ إلى القارة.

أخيرا، يدعو المغرب المجتمع الدولي إلى البدء اليوم في التخطيط لإدارة الهجرة الناجمة عن تغير المناخ بصورة جيدة وجعلها منظمة. ومنذ اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، دُعيت الدول إلى تعزيز جهودها لتعظيم الاستفادة من الفوائد الإجمالية للهجرة، مع التخفيف من مخاطرها وتحدياتها بالنسبة للأفراد والمجتمعات المحلية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

المرفق 17

بيان باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن

[الأصل: بالإنكليزية]

إنه لشرف عظيم لي أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، وهي مجموعة واسعة ومتنوعة تضم الآن ما يقرب من 60 بلدا والاتحاد الأوروبي من جميع مناطق العالم. ويسرنا أن عضويتنا ما زالت تنمو مع تزايد اهتمام المزيد من البلدان بالانضمام إلى صفوفنا، مما يدل على أن عموم أعضاء الأمم المتحدة يولون اهتماما شديدا لهذه المسألة المعروضة على مجلس الأمن اليوم. إن الشاغل المشترك لأعضاء مجموعة الأصدقاء هو التهديد الذي يشكله تغير المناخ للسلام والأمن والاستقرار والازدهار والتمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وربما حتى لوجود الدول في بعض الحالات.

واسمحوا لي أن أشكر أيرلندا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية بشأن أحد أكثر التحديات إلحاحا اليوم. وتأتي هذه المناقشة في وقتها تماما.

كما أشار الأمين العام غوتيريش بحق؛ فإن تغير المناخ هو إحدى القضايا الأمنية الفاصلة لعصرنا. فبعد عقود من التقاعس والتأخير، أصبح من غير الممكن الآن تجنب العديد من الآثار الخطيرة. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من المناطق المعرضة لتغير المناخ في العالم – مثل منطقة الساحل والقرن الأفريقي ومنطقة البحر الكاريبي – ظهر بالفعل العديد من تلك الآثار. وتسهم الظواهر الجوية القصوى التي تزداد شدتها وتواترها وارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف وتحمض المحيطات وتملحها بالفعل في زيادة انعدام الأمن الغذائي والمائي وفي التقلبات الاقتصادية والضغوط الاجتماعية ونزوح البشر والهجرة في جميع أنحاء العالم. ويتجلى ذلك بشكل خاص في البلدان والمناطق الضعيفة، لا سيما تلك التي غالبا ما تتحمل أقل قدر من المسؤولية عن تغير المناخ. ولكن لا يوجد بلد بمأمن منها. وقد عانت البلدان المتقدمة النمو في الأشهر الأخيرة من فيضانات غير مسبوقة وموجات حرارة وجفاف وتصحر وحرائق، وستظل تعاني منها.

وحمل غلاف عدد مجلة ”ذي إيكونومست“ لشهر تموز/يوليه عبارة ”لا مكان آمن“، في إشارة إلى عالم يعاني من الآثار المدمرة لتغير المناخ. ولدينا فرصة ضئيلة لمنع أسوأ الآثار، ولكن يجب أن نعزز جهودنا بشكل كبير لمعالجة الأسباب الجذرية. ومن الأهمية بمكان أن نرفع جميعا سقف طموحنا للحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية وتوسيع نطاق إجراءات التكيف والتمويل المتعلق بالمناخ والتأكد من أن الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في غلاسكو، ستكون ناجحة كما ينبغي لها، وذلك لتجنب مستقبل لا يوجد فيه مكان آمن حقا. وقد أوضحت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بجلاء أنه ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات سريعة وفورية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، فهناك احتمال أكبر من 90 في المائة أن يتجاوز الاحترار العالمي 1.5 درجة مئوية في غضون العقدين المقبلين، ولن يؤدي المزيد من التغيرات في درجة الحرارة إلا إلى زيادة احتمالات حدوث ظواهر شديدة مثل سقوط الأمطار الغزيرة والجفاف وحرائق الغابات.

إن الحد من الاحترار العالمي أمر بالغ الأهمية، ولكنه ليس سوى جزء من التحدي الماثل أمامنا. فالمناخ يتغير بالفعل، ولم يعد بوسعنا أن نمنع تماما حدوث جميع الآثار السلبية لتغير المناخ. ولكن يمكننا،

بل يجب علينا، أن نفعل المزيد لمنع الآثار التي لا يمكن تجنبها لتغير المناخ من الإسهام في زعزعة استقرار بلدان ومناطق بأكملها، مما قد يؤدي إلى نزاعات مسلحة جديدة أو إلى تفاقم النزاعات القائمة.

ولن يكون نهج الوقوف موقف المتفرج كافيا لمعالجة الآثار الأمنية لتغير المناخ. ويتطلب بناء نظم قادرة على التكيف مع تغير المناخ تدعم السلام والاستقرار جهدا دوليا أكثر تضافرا بكثير وعلى وجه السرعة. وتم تشكيل مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن لدعم هذه الجهود.

ويجب على منظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تتصدى لهذا التحدي في جميع المنتديات المعنية وفي إطار جميع الولايات ذات الصلة. وتقوم الأمم المتحدة بالفعل بعمل هام بشأن المناخ والأمن. وآلية الأمن المناخي هي مثال جدير بالثناء للتعاون بين الوكالات، مما يعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحليل ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ على السلام والأمن. ونشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم آلية الأمن المناخي والتعاون معها. ونرحب بدعوة الأمين العام إلى زيادة التركيز على آثار تغير المناخ على السلام والأمن في تقريره الأخير المعنون "خطتنا المشتركة".

إن لمجلس الأمن دورا حاسما بالنظر لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وهو البند من جدول أعمال الذي يحدد إطار مناقشة اليوم. لقد مضى وقت طويل جدا منذ آخر منتج لمجلس الأمن، والمنتج الوحيد حتى الآن، بشأن المناخ والأمن صراحة - وهو بيان رئيس مجلس الأمن S/PRST/2011/15- الذي صدر قبل أكثر من 10 سنوات. ومع ذلك، نرحب بتسريع التقدم الملموس الذي نراه في عمل مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الهامة. وننوه ونرحب باعتراف المجلس بضرورة إدماج آثار تغير المناخ في ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصومال ومالي والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وقبرص والعراق. وهذه كلها خطوات في الاتجاه الصحيح، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان اتباع نهج أكثر تنظيما ومنهجية لمعالجة آثار تغير المناخ على السلم والأمن.

لقد تطور فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع لأعضاء مجلس الأمن وأصبح منتدى مفيدا لتحسين فهمنا للحالات القُطرية المعقدة، وبالتالي تحسين توجيه عمله وقراراته. ودعت مجموعة الأصدقاء مجلس الأمن إلى إيجاد الأدوات اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من القيام بدورها في منع وحل النزاعات التي تسببها، على الأقل جزئيا، آثار تغير المناخ كما هو الحال في كثير من نزاعات اليوم وفي عدد أكثر من نزاعات الغد.

ومرة أخرى، ندعو إلى النظر في اتخاذ إجراءات هامة وملموسة، وهي تقديم تقارير منتظمة من قبل الأمين العام عن الآثار الأمنية لتغير المناخ، وتعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن يمكنه تحسين قدرة الأمم المتحدة على التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، ونظم الإنذار المبكر المتصلة بالمناخ، ومنع نشوب النزاعات، والوساطة وبناء السلام، والنظر بشكل كاف في المخاطر المناخية في ولايات جميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ذات الصلة؛ وتعزيز القدرات من خلال التدريب المكلف به لجميع أفراد الأمم المتحدة المعنيين لتحليل ومعالجة آثار تغير المناخ على السلام والأمن والأزمات الإنسانية، وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية الأخرى، بما في ذلك خدمات الأرصاد الجوية الوطنية ومراكز المناخ الإقليمية بشأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ لضمان استفادة عمل الأمم المتحدة من الخبرة المحلية العميقة.

وقد طرحت تلك المقترحات مرارا وتكرارا في مجلس الأمن. وفي العام الماضـــي، ترجمها مجموعة من أعضـــاء مجلس الأمن إلى مشـــروع قرار. واتخاذ قرار مواضـــيعي ســـيوفر الإطار اللازم لترجمة تلك المقترحات إلى أفعال. وترحب مجموعة الأصـــدقاء ترحيبا كبيرا بنظر المجلس في مشـــروع قرار طموح من هذا القبيل.

إن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات من جانب الأمم المتحدة بصـــفة عامة ومن جانب مجلس الأمن بصـفة خاصـة لم تصـبح أكثر إلحاحا إلا منذ آخر مرة ناقش فيها المجلس هذه المسـألة في شـباط/فبراير (انظر S/2021/198). والدليل واضـح: فتغير المناخ تهديد للسـلام والأمن الدوليين. ولا يمكن لأي دولة أن تواجهه بمفردها. ويجب أن نتخذ إجراء الآن، ويجب أن نعمل معا. ويجب أن نعمل ككيان واحد في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وهذا يعني أن مجلس الأمن يجب أن يفي بمسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة للتصـدي للأخطار التي تهدد السـلم والأمن الدوليين، وفي هذا السـياق، التهديدات التي يشكلها تغير المناخ والتي سيشكلها على نحو متزايد.

المرفق 18

بيان الممثلة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة، يوكا براندت

[الأصل: بالإنكليزية]

نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى جمهورية أيرلندا لتنظيمها مناقشة اليوم بشأن مسألة ترد بشكل بارز في العديد من المداخلات في قاعة الجمعية العامة هذا الأسبوع.

وترى مملكة هولندا، مثلكم، دورا مهما لمجلس الأمن في التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بشكل أكثر فعالية ومنهجية. وفي الواقع، جعلنا لهذا السبب هذا الموضوع أولوية خلال فترة ولايتنا في مجلس الأمن في عام 2018.

وكما ذكر الأمين العام بحق في خطابه هذا الأسبوع أمام الجمعية العامة (انظر A/76/PV.3)، فإن أحدث تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "جرس إنذار" للبشرية. فآثار تغير المناخ لم يسبق لها مثيل. وعواقب تغير المناخ متعددة وتؤثر علينا جميعا، وإن لم يكن بطريقة متساوية. ومرة أخرى، فإن أشد الفئات ضعفا هي الأكثر عرضة للخطر.

إن تداعيات تغيّر المناخ على حياة الناس والمجتمعات المحلية وسبل عيشهم في جميع أنحاء العالم هي على نحو متزايد أحد الأسباب الجذرية للنزاعات وعدم الاستقرار. ولذلك، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

ومن أجل منع نشوب النزاعات، نحتاج إلى توقع المنازعات التي قد تنشأ نتيجة لتغير المناخ والتحضير لها وإدارتها سلميا. ولهذا السبب تعتقد مملكة هولندا أننا بحاجة إلى إدماج الاعتبارات المناخية في عمل الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن في كل المراحل. ونود أن نسلط الضوء على ثلاث نقاط تكتسي أهمية حيوية في القيام بذلك.

أولا، نحن بحاجة إلى إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في استراتيجية الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وأدوات الإنذار المبكر. وتكتسي نظم الإنذار المبكر أهمية حيوية لمنع نشوب النزاعات بفعالية. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت مملكة هولندا مبادرة "شراكة المياه والسلام والأمن". وتضطلع هذه المبادرة بدور رائد في تطوير أدوات مبتكرة تشير إلى المخاطر الأمنية المحتملة المتعلقة بالمياه. ويمكن لهذه الأدوات تحديد التغيرات في توافر المياه على المدى القصير وتقييم آثارها المحتملة على المجتمع مؤقتا. واستنادا إلى تلك المعلومات، يمكن بدء إجراءات مبنية على الأدلة لمنع المخاطر على الأمن البشري أو التخفيف منها.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تعميم تغير المناخ في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالاهتمام المتزايد من جانب لجنة بناء السلام، التي نحن عضو فيها، وبصندوق بناء السلام، وبعمل آلية الأمن المناخي التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وكثيرا ما تقع البلدان التي تنفذ فيها الأمم المتحدة أنشطة بناء السلام في مناطق معرضة بدرجة كبيرة لتغير المناخ. وباعتبار المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على جهود بناء السلام وحفظ السلام من عوامل الخطر المنهجية، فإنها تستحق مزيدا من التدقيق.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى تعزيز تدريب أفراد الأمم المتحدة المنتشـــرين في مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ الســلام والبعثات الســياســية الخاصــة في جميع أنحاء العالم. ويلزم تدريب أفراد الأمم المتحدة على نحو كاف وإبلاغهم بجميع جوانب التحديات المتصلة بالأمن، بما في ذلك المخاطر المتصلة بالمناخ.

وينبغي اســتخدام المعارف الموجودة المجمعة في توجيه التدريب وتحســين قدرة أفراد الأمم المتحدة على الاستجابة للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

ومن مسـؤولية مجلس الأمن صـون السـلم والأمن. ولذلك، يتعين على المجلس أن يدعو إلى اتخاذ إجراءات مناسبة عندما يتعرض الاستقرار للخطر، وكذلك في حالة المخاطر المتصلة بالمناخ.

ولذلك، ترحب مملكة هولندا بمشـروع قرار بشـأن هذه المسـألة يتضـمن هذه النقاط الثلاث. ونحن على استعداد للعمل معكم ونود أن نشكركم على قيادتكم في هذا الصدد.

المرفق 19

بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تثني بولندا على أيرلندا لعقدها هذه المناقشة في الوقت المناسب. وتؤيد بولندا، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين لمجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن التابعة للأمم المتحدة، البيان المقدم باسم المجموعة (المرفق 17) وبيان الاتحاد الأوروبي (المرفق 8).

إن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات التي نواجهها. فنحن بحاجة إلى التزام قوي متعدد الأطراف لجعل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قصة نجاح. من الضروري خفض الانبعاثات بما يتماشى مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ودفتر قواعد كاتوفيتسه. ونتطلع إلى أن تستكمل جميع الاقتصادات الرئيسية مساهماتها المحددة وطنيا هذا العام لتتناسب مع المستوى الحالي لطموح الاتحاد الأوروبي.

يؤثر تغير المناخ والتدهور البيئي بشكل متزايد على مشهد السلام والأمن. وكثيرا ما يتداخل انعدام الأمن المناخي مع زيادة الفقر والتفاوتات الاجتماعية. وتجبر ندرة الغذاء والمياه والموارد الطبيعية الأخرى الناس على الهجرة، مما يقوض استقرار مناطق بأكملها. إن فهمنا للتفاعلات المعقدة بين المناخ والغذاء والنزاع يتحسن، مما يتيح لنا توقع التغيرات بشكل أفضل. ويتعين علينا أن نتوصل إلى نُهج مبتكرة وشاملة لضمان أن تكون جهود الاستقرار والسلام مراعية للمناخ.

وبولندا على يقين من أن التحديات المناخية والأمنية يجب التصدي لها في إطار عمل مجلس الأمن وفي جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام. ونشدد على الدور الرئيسي للجنة بناء السلام في تقديم المشورة لمجلس الأمن بشأن تلك المسألة.

ولا يمكننا أن نبالغ في تقدير دور حفظ السلام في إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ والأمن في منع نشوب النزاعات وحلها. وتسهم بعثات الأمم المتحدة وعملياتها إسهاما كبيرا في تقييم وإدارة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وبهذه الروح، ترحب بولندا بالتقدم المحرز من خلال تناول تغير المناخ في ولايات محددة كثيرة، لا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، حيث تم تعيين أول مستشار للأمم المتحدة لشؤون الأمن البيئي. ونؤكد من جديد دعمنا لمتابعة تلك الممارسة في بعثات وعمليات الأمم المتحدة الأخرى، حيثما كان ذلك مناسبا.

ومن المهم تعميم اعتبارات المناخ والأمن في تقييم المخاطر وتحليل النزاعات والإنذار المبكر والرؤية الاستراتيجية. ويكون التدريب المصمم خصيصا لجميع أفراد الأمم المتحدة المعنيين بمن فيهم أفراد حفظ السلام، أساسيا في هذا الصدد، إلى جانب الأدوات الكافية لإجراء تقييمات للمخاطر المناخية وتقديم استجابات عملياتية.

وسيتعين على بعثات حفظ السلام أن تعمل على نحو متزايد في كثير من الأحيان في بيئات متأثرة بتغير المناخ. ويجب أن نعالج مواطن الضعف الناجمة عن الاعتماد على موارد الطاقة، لا سيما بالنسبة للبنية التحتية الحيوية. وستكون الكفاءة في استخدام الطاقة والاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة أساسيين لجعل

البعثات أكثر مرونة. وينبغي لنا أيضا أن نحد من أثر بعثات الأمم المتحدة وعملياتها لجعلها أكثر استدامة، دون المساس باحتياجاتها التشغيلية.

ونحتاج أيضا إلى تعزيز التنسيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال بناء السلام في الميدان، واستخدام البيانات المناخية بصورة منهجية من أجل إرشاد قرارات بناء السلام المبكرة.

وبما أن مخاطر الأمن المناخي تختلف باختلاف بلد أو منطقة بعينها، تؤكد بولندا على الدور الهام للشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، وكذلك المنظمات الإقليمية، في التصدي لتلك التحديات.

كما نؤكد على الترابط بين المناخ والأمن والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتنزع المرأة إلى التأثر بشكل غير متناسب بتغير المناخ. ولذلك، يجب أن تأخذ مبادرات التكيف حالتها واحتياجاتها ووجهات نظرها في الحسبان.

وتؤيد بولندا بقوة عمل آلية الأمن المناخي وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع لأعضاء مجلس الأمن. ويجب أن نتخذ إجراءات حاسمة لزيادة تفعيل خطة المناخ والأمن. ولا يترك التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أي شك: الوقت ينفد، ولا مجال بالفعل للتراجع عن بعض التغيرات التي تؤثر على المناخ.

المرفق 20

بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانسيسكو دوارتي لوبيز

[الأصل: بالإنكليزية]

تؤيد البرتغال البيانين المقدمين من الاتحاد الأوروبي (المرفق 8) ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن (المرفق 17). ونود، بصفتنا الوطنية، أن نضيف النقاط التالية:

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن كفالة السلام والأمن الدوليين. ومع تزايد الشعور بأثر تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، نرحب بموقف المجلس من الآثار المترتبة على أحداث متصلة بالأحوال الجوية على الأمن.

وتتسبب ارتفاع مستويات سطح البحر وزيادة الفيضانات الشديدة وطول فترات الجفاف وزيادة ندرة الموارد بالفعل، في خسائر فادحة في مجموعة متنوعة من البلدان والمجتمعات، ولكنها أكثر وضوحا في أفريقيا وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه الظواهر هي السبب الجذري لتزايد عدم المساواة والهجرة وزيادة الإجهاد المائي وتدهور التنوع البيولوجي والتوترات فيما بين الفئات السكانية الضعيفة على نحو متزايد وزيادة التجنيد على نطاق أوسع من قبل المنظمات الإرهابية.

ولا يزال مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة ككل بحاجة إلى الاضطلاع بدور مباشر أكبر في التصدي لتلك المخاطر، عن طريق تصميم جهود لبناء السلام بهدف تعزيز القدرة الوطنية للبلدان المعنية على الصمود وقدرتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ. ومن وسائل تحقيق ذلك، الاستمرار في تفويض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بتقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ ووضع الاستجابات المناسبة، بما في ذلك أدوات منع نشوب النزاعات، ومراعاة المخاطر المناخية عبر عمليات الأمم المتحدة للإنذار المبكر والتخطيط.

ودعا الأمين العام إلى اتباع نهج محوره الناس إزاء هذه المسألة. وهذا أمر هام لأن عواقب تغير المناخ لا تؤثر على الجميع على قدم المساواة. فالتفاوتات ليست واضحة بين البلدان والمجتمعات فحسب، بل وأيضا داخلها، على أسس اجتماعية واقتصادية وعمرية وجنسانية.

وبالتالي، ينبغي النظر في تأثير تغير المناخ على الأمن في جميع جداول أعمال المجلس الأفقية. والمعلومات التي تجمعها وتتشاطرها آلية الأمن المناخي عبر جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، مهمة لتحقيق هذه الغاية.

وتتعرض المرأة لضرر غير متناسب بسبب تغير المناخ. ولذلك السبب، لا ينبغي أن تستهدف سياسات الأمم المتحدة وضع حد لهذا التفاوت فحسب، بل ويجب أيضا تعزيز مشاركة المرأة في الحفاظ على السلام وصونه. ويمكن عمل المزيد لتحديد وتقوية أوجه الترابط بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخطة المناخ والأمن.

ومن الواضح أيضا أن أطفال وشباب اليوم سيتحملون العبء الأكبر من تكاليف عدم التصدي لآثار تغير المناخ على النحو الواجب. ولذلك ينبغي إشراكهم في هذه المناقشات، سواء فيما يتعلق بتقييم الصلات بين الأمن والمناخ أو عند وضع الخطوات اللازمة لمعالجتها.

وستتطلب معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ على الأمن الدولي منظورا واسعا ومبتكرا، من جانب فرادى البلدان، وربما الأهم من ذلك، من جانب منظومة الأمم المتحدة ككل. ويجب على مجلس الأمن، بالنظر إلى دوره التاريخي ومسؤولياته المحددة، أن يأخذ زمام القيادة الحازمة في ذلك الجهد.

المرفق 21

بيان السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

نعرب بداية عن خالص تقديرنا لأيرلندا على مبادرتها لعقد هذه الجلسة الهامة. ونقدر بشكل خاص ترؤس معالي رئيس وزراء أيرلندا لهذا الاجتماع. ونغتنم هذه الفرصة لنثني على التزام مجلس الأمن بإيلاء حيز هام في جدول أعماله ومداولاته لآثار تغير المناخ على السلم والأمن. ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر لسعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، ولمقدمي الإحاطات على مداخلاتهم الشاملة والقيمة.

يأتي حرص دولة قطر على المشاركة في هذه الجلسة لما تتناوله من موضوع هام يشكل أولوية قصوى للمجتمع الدولي بأسره وذلك نظرا للشواغل العديدة، والتحديات التي يطرحها تفاقم الظواهر الجوية وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وما تشكلهُ من تهديد للسلام والأمن.

إن هذه التحديات التي نشهدها جميعا والتي ترسم مستقبلا خطيرا يهدد بقاء الإنسان وكوكب الأرض، والتي فاقمت منها جائحة فيروس كورونا التي وضعت أعباء على النظم الصحية الوطنية في جميع أنحاء العالم وعلى الاقتصاد العالمي، تؤكد على الحاجة الملحة لحشد الجهود واتخاذ إجراءات عاجلة وجادة، وإبداء المزيد من الإرادة السياسية لعكس مسار هذا الاتجاه الذي يشكل عائقا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تفخر دولة قطر، التي اتخذت العديد من الإجراءات على الصعيد الوطني لمواجهة التهديد الذي يشكله تغير المناخ، بأنها لم تتوان يوما عن الاضطلاع بدورها كشريك فاعل في الأسرة الدولية للتصدي لآثار تغير المناخ، وذلك انطلاقا من إيمانها بأهمية العمل الدولي المتعدد الأطراف. واسمحوا لي أن أشير إلى أن عام 2012 قد شكل محطة هامة لدور دولة قطر الريادي في هذا الإطار من خلال استضافتها الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومشاركتها فيها بشكل فعال.

وفي إطار ما تنفرد به الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من هشاشة في مواجهة التحديات المرتبطة بتغير المناخ، أعلن حضرة صاحب السمو أمير قطر، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي الذي انعقد في شهر سبتمبر 2019، عن مساهمة دولة قطر بمبلغ 100 مليون دولار لدعم هذه الدول وبناء قدراتها. كما يضطلع صندوق قطر للتنمية بجهود لحشد الدعم لمواجهة تغير المناخ وتعزيز النمو الأخضر في هذه البلدان، وتلتزم دولة قطر، بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين، بمساعدة هذه البلدان لوضع استراتيجيات وبرامج للتعامل مع التغير المناخي.

يسعدنا أن دولة قطر قامت مؤخرا بالإبلاغ عن مساهماتها المحددة وطنيا التي تعطي صورة واضحة وشفافة للنهج المُتبع والإجراءات المتخذة، وتعكس مستوى الطموح الذي نسعى لإحرازه لتحقيق التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

وتعتز دولة قطر أيضا بأنها ستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، خلال الفترة من 23 إلى 27 يناير 2022، الذي سيتمخض عنه برنامج عمل الدوحة. وسيتخذ موضوع التصدي لتغير المناخ والتخفيف من آثاره حيزا هاما خلال المؤتمر، وسيكون دون أدنى شك أحد أبرز

القضـايا المطروحة، وسـيحتل مكانة بارزة في المؤتمر. ونتطلع لأن يتيح هذا المؤتمر فرصـة حيوية لتسـليط الضوء على الخطط والحلول المبتكرة لمكافحة تغير المناخ.

ختاما، فإنه في الوقت الذي ندرك فيه وبوضـوح خطورة التحديات وما يشكله تغير المناخ من سبب كامن لعدم الاستقرار، فإن دولة قطر لن تألو جهدا لمواصـلة العمل مع كافة الشركاء ومواصـلة بناء شراكات متينة لمواجهة هذا التهديد وضمان السلام والأمن الدوليين.

المرفق 22

بيان البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تود سلوفينيا أن تشيد بالرئاسة الأيرلندية لقرارها إدراج تغير المناخ والأمن في جدول أعمال هذه الجلسة.

إن تغير المناخ تحد أمني وعامل مضاعف للتهديد. ووفقا لآخر تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإنه يمثل خطرا كارثيا. ونتوقع موجات حرارة شديدة وجفافا وفيضانات، وأن يتم تجاوز الحد الرئيسي لدرجة الحرارة البالغ 1.5 درجة مئوية خلال ما يزيد قليلاً عن عقد.

ويتضمن اتفاق باريس بشأن المناخ مخططات للعمل. وينبغي أن نعمل معا من أجل التوصل إلى توافق دولي جديد أكثر طموحا بشأن مستقبل واع بالمناخ في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي غلاسكو، لن يكون هناك وقت للإخفاق.

وتشكل حالة الطوارئ المناخية خطراً داهمًا ومتزايدًا على الاستقرار والسلام. وسيؤدي عدم النظر في المخاطر إلى تقويض الجهود في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام وسيدفع البلدان والفئات الاجتماعية الضعيفة إلى حلقة مفرغة من النزاع والحرمان. وينبغي إدماج تغير المناخ في التخطيط الأمني والدفاعي. ولكي نضطلع بهذه المهمة بنجاح، نحتاج إلى الخبرة وبناء القدرات. ونحن بحاجة إلى تفاعل قوي في إطار النهج الترابطي الثلاثي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

ويؤثر تغير المناخ سلبا بالفعل في جميع أنحاء العالم. واسمحوا لي أن أسترعي انتباه المجلس إلى الحالة اليائسة في مدغشقر حيث يتعرض أكثر من مليون شخص لانعدام الأمن الغذائي بسبب أسوأ موجة جفاف منذ أربعة عقود. والمجاعة في مدغشقر، هي الأولى في التاريخ الحديث التي يتسبب فيها الاحترار العالمي فقط.

وتولي سلوفينيا اهتماما خاصا للصلة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ والتدهور البيئي. ونعتقد أن حقوق الإنسان يجب أن توضع في صميم أي تدابير لمعالجة الأزمة البيئية. ولذلك، خلال الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان، ستقدم سلوفينيا – مع البلدان الأخرى ذات التفكير المماثل – مشروع قرار بشأن الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وسيكون ذلك خطوة نحو الاعتراف العالمي بالحق في بيئة صحية.

ويمثل تغير المناخ مدخلا للتعاون في منع الأزمات واستدامة السلام. وينبغي لمجلس الأمن أن يعالج هذه المسألة بطريقة استباقية. وينبغي للأمم المتحدة، في قيامها بذلك، أن تدرك أن إحدى أهم عواقب تغير المناخ هي ندرة المياه. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تحسن فهمها للصلة بين المناخ والمياه والسلام، وأن تزيد من قدرتها على الاستفادة من المناخ والمياه من أجل السلام، بما في ذلك عن طريق تعزيز عمل آلية الأمن المناخي بشأن المياه والسلام.

ومن مصلحتنا الجماعية أن نصوغ الخطة العالمية الخاصة بالسياسات المائية. ويعني ذلك من الناحية العملية، تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود بين الأطراف المعنية المتعددة وعبر القطاعات، وتطبيق المبادئ الخاصة بحماية مصادر المياه ومنشآتها في حالات النزاع.

وحيث شهدت سلوفينيا بشكل مباشر أن المياه يمكن أن تكون أداة للسلام، فإنها تضع دبلوماسية المياه والعلاقة بين المياه والسلام في صدارة سياستها الخارجية. ومن أجل مواصلة الترويج لهذا الموضوع، شاركت سلوفينيا في تأسيس مجموعة الأصدقاء المعنية بالمياه والسلام، التي ترأسها حاليا، تحت رعاية مركز جنيف للمياه.

المرفق 23

بيان البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تؤيد إسبانيا البيان الذي قدمته البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، والتي هي عضو فيها (المرفق 17).

لا تزال العلاقة بين تغير المناخ والأمن موضع نقاش حاد داخل كيانات الأمم المتحدة وفي النظام المتعدد الأطراف ككل على السواء. وفي الجلسة التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا في شباط/فبراير الماضي بشأن هذه المسألة (انظر S/2021/198)، كان من الواضح وجود خلافات بين الدول بشأن الحاجة الملحة إلى التصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ بوصفها تهديدا للأمن الدولي. وموقف إسبانيا من هذه المسألة واضح ولا لبس فيه. ويؤدي تأثير الاحترار العالمي إلى فقدان أرواح البشر والموارد الاقتصادية، إلى جانب تأثيره على تشرد السكان وزعزعة الاستقرار الاجتماعي. وهناك أدلة علمية واضحة على ذلك. ويضاف إلى ذلك، الحلقة المفرغة التي تعزز فيها النزاعات المسلحة والتدهور البيئي وحالات الطوارئ الإنسانية بعضها بعضا.

وفي تقارير عدة عن حماية المدنيين في حالات النزاع، ذكر الأمين العام أن هذه العوامل تؤثر سلبا على الصحة والبيئة، مما يزيد بالتالي من فقدان التنوع البيولوجي ويؤدي إلى الاستغلال المفرط للموارد والتدهور البيئي. ويؤدي تدمير البنية التحتية إلى تفاقم آثار التلوث وانبعاثات غازات الدفيئة. ولذلك، فإن ثمة ضرورة إنسانية لإدراج حماية البيئة في ولايات بعثات حفظ السلام وكذلك في عمليات المفاوضات والوساطة وحل النزاعات.

شهدنا جميعا الفيضانات ونوبات الجفاف وموجات الحر والحرائق التي ضربت بلداننا في هذا العام والقدرة المحدودة لجميع حكوماتنا على التصدي لها لمنع فقدان الأرواح البشرية والانهيار الاقتصادي. وفضلا عن أن هذه الظواهر المناخية بعيدة كل البعد عن أن تكون متفرقة، فإنها ستحدث بوتيرة أكبر، كما أكد الجزء الأول من تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الذي نشر للتو والذي وصفه الأمين العام غوتيريش اليوم أمام المجلس بأنه "راية حمراء للبشرية". وتؤيد إسبانيا تقييم الأمين العام وشواغله بالكامل.

إن البشرية تواجه أزمة ثلاثية ذات أبعاد عالمية غير مسبوقة، تتمثل في مزيج من المشاكل مثل تغير المناخ والمعدل المتسارع لفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي الناجم عن التلوث. وترتبط حماية البيئة وتسوية النزاعات ارتباطا مباشرا ببعضهما بعضا ويجب معالجتهما معا في جهودنا الرامية إلى ضمان السلام والأمن الدوليين.

ويؤدي الضعف المتزايد للفئات السكانية الأكثر حرمانا وكذلك أوجه عدم المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وفرص الرفاه، والتي أصبحت أكثر حدة بفعل جائحة مرض فيروس كورونا، إل تفاقم النزاعات والتوترات على جميع المستويات. ويشكل التنافس على الموارد التي تزداد شحا وانعدام الأمن الغذائي وتدهور البنية التحتية للرعاية الصحية عوامل مضاعفة للتوترات داخل المجتمعات المحلية على الصعيدين المحلي والإقليمي، مما يزيد من تعقيد النزاعات وصعوبة تسويتها.

وكما يشير التقرير الاستراتيجي الصادر عن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام عن حق، فإن النزاعات المتكررة تشكل نسبة 60 في المائة من النزاعات التي حدثت خلال العقد الماضي، فيما تصبح آليات التفاوض التقليدية أقل فعالية بشكل متزايد في مثل هذه الحالات.

إن إسبانيا معرضة بصفة خاصة لآثار تغير المناخ، لا سيما التصحر. ونحن لم نلتزم بتحقيق هدف الحياد المناخي فحسب، بل اعتمدنا أيضًا تشريعات محلية طموحة لتحقيق هذه الغاية للوفاء بالتزاماتنا. وتتضمن خطتنا الوطنية الثانية للتكيف مع تغير المناخ، التي اعتُمدت مؤخرا، البعد المتعلق بالسلام والأمن والتعاون عبر الحدود. وتتصدى استراتيجيتنا للأمن القومي للآثار المناخية. وأخيرا، فإن أحد الأركان الأربعة للاستراتيجية الجديدة لعملنا الخارجي هو بناء كوكب أكثر قدرة على الصمود وأكثر اخضرارا.

ونظرا لإدراك إسبانيا أن الاحترار العالمي والتدهور البيئي يؤثران سلبا على أمن الناس، لا سيما في حالات النزاع المسلح، فقد أدمجت أيضا الاعتبارات المناخية والبيئية في جميع سياساتها الدبلوماسية والإنسانية والتعاونية.

كما أن اقتران أزمتي المناخ والصحة يقوض بشكل خاص الأمن الغذائي وإمكانية وصول ملايين الأشخاص الذين يعيشون في حالات تجعلهم ضعفاء للغاية إلى مياه الشرب. ولذلك، انضمت إسبانيا إلى شراكة ”الصرف الصحي والمياه للجميع“ إدراكا منها للأهمية التي تترتب على الوصول إلى مياه الشرب فيما يتعلق بالنظافة الصحية، لا سيما بالنسبة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا ننسى أن العمل المناخي يستلزم التركيز بصورة حتمية على البعد الجنساني وتمكين المرأة. ويجب أيضا إدماج البعد المناخي في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهو الأمر لم يتحقق بشكل كافٍ حتى الآن.

وفي إطار الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات الملموسة والتنفيذية، كرست بعثتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة المعتكف السنوي في مؤسسة غرينتري المقرر عقده في حزيران/يونيه للقانون الدولي الإنساني وحماية البيئة في حالات النزاع. ومن أجل ضمان استمرار العملية، بدأت إسبانيا بالفعل الاستعدادات لعقد حلقة دراسية عن البيئة والسلام والأمن قبل نهاية العام، والتي ستشجع زيادة التعاون بين المؤسسات والخبراء والمنظمات الدولية في مجالات الوساطة والعمل الإنساني وحشد الأوساط العلمية من أجل تحديد منهجيات أكثر فعالية لاتخاذ إجراءات تستند إلى الصلة بين النزاع والبيئة.

خلال المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا بشأن المناخ والأمن، قدم الناشط البيئي ديفيد أتينبورو رسالة واضحة عن الأثر الذي سيحدثه انهيار النظم الإيكولوجية، التي تحافظ على الحياة على كوكبنا، على الأمن الجماعي. إن الترابط بين جميع أشكال الحياة وبيئاتها الطبيعية هو ما يكفل تجدد مياه الشرب وسلاسل إنتاج الأغذية والبيئات الطبيعية الصالحة للسكن.

وفي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في غضون أسابيع قليلة، سيتعين على البلدان أن تبين لمواطنينا أننا قادرون على مواجهة التحديات العالمية وتقديم التزامات طموحة بما فيه الكفاية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من أجل منع ارتفاع درجات الحرارة العالمية بمقدار 1.5 درجة مئوية أو أكثر بحلول عام 2040. ويجب على جميع البلدان أن تتصرف على وجه السرعة وأن تتصدى لأي مشكلة يسببها النشاط البشري.

وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري إدماج الشواغل البيئية على نحو أكثر فعالية في ركيزة السلام والأمن وفي عمليات تسوية النزاعات. وتدعو إسبانيا إلى تجسيد جميع هذه العناصر في مشروع قرار

مواضيعي جديد لمجلس الأمن يتصدى تحديدا للتحديات المناخية والأمنية التي تشكلها هذه العناصر. وستكون خطوة كهذه متوافقة مع الإجراءات المتخذة في مختلف المنتديات الأخرى. فعلى سبيل المثال، نشرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر قواعد جديدة لحماية البيئة في النزاعات المسلحة في عام 2020 وأدرج الاتحاد الأوروبي البيئة باعتبارها إحدى الأولويات في مذكرته المفاهيمية بشأن الوساطة الصادرة في كانون الأول/ديسمبر 2020.

أما بالنسبة لإسبانيا، فإننا على استعداد لتعزيز المبادرات الفعالة التي تعزز الأثر الإيجابي للعمل المشترك بشأن تغير المناخ وتسوية النزاعات من أجل بناء نظام متعدد الأطراف متجدد وأكثر فعالية.

وتشعر إسبانيا بأن هناك توافقا دوليا ناشئا في الآراء في هذا الصدد، وهو يزداد كثافة ونطاقا. وقد اتُخذت خطوات هامة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن داخل مجلس الأمن وآلية الأمن المناخي ومجموعة الأصدقاء. ولكن يمكننا أيضا تطوير آليات تشغيلية إضافية لتحويل تلك المبادئ إلى مبادرات محددة.

ولا يمكننا أن نضيع أي وقت في التصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ. فهو لا يشكل تهديدا لمستقبل البشرية فحسب، بل لحياتنا هنا والآن، كما يتضح من الزيادة في عدد الكوارث الطبيعية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، وستصبح تكلفة عدم اتخاذ إجراء عالية على نحو متزايد.

المرفق 24

بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

تشكر سويسرا أيرلندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة وتشكر المتكلمين على إسهاماتهم.

أشار الأمين العام إلى أن البشرية تواجه خيارا واضحا وعاجلا بين التقدم ومستقبل أكثر مراعاة للبيئة في مداخلته المعنون ”خطتنا المشتركة“. وشدد مرة أخرى على أن المستوى الخطير لعدم الاستقرار والفوضى المناخية يشكلان تهديدا وجوديا لنا. فآثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين عميقة.

وتود سويسرا، بوصفها عضوا نشطا في فريق الأصدقاء المعني بالمناخ والأمن، أن تسلط الضوء على ثلاثة مجالات عمل تتطلب زيادة مشاركة مجلس الأمن.

أولا، ينبغي إدماج المخاطر المناخية على نحو واف وأكثر منهجية في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأقر المجلس مؤخرا بالآثار السلبية لتغير المناخ على السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفيما يتعلق بتجديد الولايات في المستقبل، مثل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ندعو المجلس إلى أن يوفر لبعثات السلام الولاية لتحليل المخاطر المناخية في مناطق انتشارها والإبلاغ عنها، والتدابير المتخذة بالفعل، والتحسينات الممكنة التي يمكن إجراؤها. وينبغي أيضا أن تؤخذ هذه المخاطر في الاعتبار في سياق عمليات انتقال البعثات وسحبها. وترحب سويسرا بعنصر ذي أولوية في صندوق بناء السلام مكرس للمخاطر المناخية من أجل دعم هذه الجهود.

ثانيا، يمثل تغير المناخ عامل خطورة فيما يتعلق بالنزاعات اليوم، وسيكون أكثر حدة في هذا الصدد في المستقبل. إن ميثاق الأمم المتحدة يعهد إلى مجلس الأمن بمهمة التصدي للمخاطر والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وسيتعين على المجلس، لدى اضطلاعه بولايته، أن يستخدم على أفضل وجه الموارد المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة. ويجري بالفعل استخدام جمع البيانات والسيناريوهات المناخية ونظم الإنذار المبكر بنجاح. ومن المهم تبادل هذه المعرفة وتعزيز أوجه التآزر. ويمكن للمجلس أن يستفيد أكثر من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. كما أن التعاون مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني أمر حتمي. وقد دعمت سويسرا، بالتعاون مع مختلف الشركاء، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن، استخدام التكنولوجيا الرقمية لتصور الروابط بين تغير المناخ والعنف في غرب أفريقيا. وسيتاح قريبا تحليل مماثل لشرق أفريقيا. ويتعين على المجلس، في كل حالة من الحالات المدرجة في جدول أعماله، أن يستند في عمله إلى البيانات العلمية. كما سلط المشروع الضوء على أهمية الشراكات مع المنظمات الإقليمية والخبرة المحلية.

ثالثا، يتمثل التحدي المشترك الذي نواجهه أيضا في توفير الفرص. وإن ”مبادرة فريتاون/السلام الأزرق“، التي أطلقتها سويسرا، مثال على الكيفية التي يمكن أن تخفف بها الإدارة المشتركة للموارد المائية من التوترات وتساعد على استقرار العلاقات بين مختلف الدول والأطراف المعنية. وتم تنفيذ عدة برامج في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وغرب أفريقيا. إن الخيط الذي يربط بين المخاطر المناخية والأمن ومنع نشوب النزاعات من خلال التعاون أيضا، هو محور دورة تدريبية يقدمها مركز جنيف للسياسات الأمنية الذي

تستضيفه سويسرا، للجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص. ويستلهم دعم مجلس الأمن للدبلوماسية الوقائية من خلال البعثات السياسية الخاصة نفس النهج ويحظى بإمكانات كبيرة لتحقيق التنمية.

وتنطوي الوقاية على اتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ. وسوف تدفعنا الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في غلاسكو، إلى تكثيف جهودنا المشتركة نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويجب أن يكون الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية أولويتنا. وستواصل سويسرا أيضا، بوصفها مرشحة لعضوية غير دائمة في مجلس الأمن للفترة من 2023 إلى 2024، التزامها بتخفيف عواقب تغير المناخ على السلام والأمن.

المرفق 25

بيان البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تهنئ جمهورية أيرلندا على رئاستها لمجلس الأمن وعلى توجيه انتباه المجلس إلى هذه المسألة الهامة.

ففي كل عام، يؤدي تفاقم حالات الجفاف والأعاصير والفيضانات وغيرها من الكوارث والضغوط الناجمة عن المناخ، إلى تردي توافر الغذاء والمياه والمأوى وصحة الإنسان وسلامة مئات الملايين من الناس في نهاية المطاف في جميع أنحاء العالم، مع تأثيرات غير متناسبة على النساء والفتيات. وتؤدي هذه الاتجاهات المتفاقمة إلى زيادة الهجرة والتنافس على الموارد والضغوط المجتمعية، لا سيما في المناطق الضعيفة. وترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بتوافق الآراء الدولي المتزايد على أن تغير المناخ عامل مساهم في النزاعات وعدم الاستقرار، وتؤيده بقوة. ومن الأهمية بمكان أن يقوم مجلس الأمن بدوره في معالجة العلاقة بين المناخ والأمن وأن يعمل على إدارة الآثار على الاستقرار والأمن العالميين. والمناخ ليس دائما عاملا حاسما في الأزمات والحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، ولكن يجب أن ينظر فيه المجلس باستمرار للتأكد من أننا غير مقصرين في الاستجابة.

وتؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة، بوصفها عضوا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، البيان الذي قدمته ألمانيا باسم المجموعة (المرفق 17) في هذه المناقشة المفتوحة، وتود أن تقدم بعض التوصيات الإضافية.

أولا، يحتاج مجلس الأمن إلى تطوير آليات مؤسسية لتمكين الإنذارات المبكرة وترجمتها إلى إجراءات في الوقت المناسب. فعلى سبيل المثال، قد يكون نشر مستشارين لشؤون الأمن المناخي، كما رأينا مؤخرا في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وسيلة فعالة لتحليل الآثار المناخية بمصداقية وتعزيز التنسيق والتكامل في جميع عناصر البعثة وفريق الأمم المتحدة القُطري لمعالجتها. ويمكن أيضا إيجاد بعض الخبرات التحليلية نفسها في الأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة. وقد طورت منظومة الأمم المتحدة الإنسانية أدوات موثوقة للتنبؤ بالكوارث المرتبطة بالمناخ، مما أتاح فرصة لإحاطة المجلس في وقت مبكر ولكي ينظر في خياراته. ونشجع المجلس على التماس الدروس المستفادة من تلك الآليات والنظر فيها عند مناقشة المسائل المدرجة في جدول أعماله، حسب الاقتضاء.

ثانيا، إن الإجراءات الفعالة بشأن الأمن المناخي تحتاج إلى نهج مراعٍ للمنظور الجنساني. وتتطلب الآثار غير المتناسبة لتغيّر المناخ على النساء والفتيات، دورهن النشط في صنع القرار والتشاور بشأن الاستجابات للتهديدات المناخية، فضلا عن التحليل المنهجي الجنساني عندما تنظر الأمم المتحدة وشركاؤها في مسائل الأمن المناخي. وهذا أمر حاسم لبناء سلام مستدام في المناطق المعرضة لآثار تغير المناخ. ولا يزال ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع جوانب تسوية النزاعات، من خفض التصعيد إلى إعادة الإعمار، يمثل أولوية رئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ثالثا، ينبغي لعمليات الأمم المتحدة للسلام أن تدمج بصورة منهجية اعتبارات الاستدامة في كيفية عملها من أجل تجنب إلحاق الضرر بالمجتمعات المضيفة فضلا عن تجنب المساهمة في تغير المناخ

العالمي. وتؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة بقوة التزام الأمم المتحدة بالتحول إلى استخدام الطاقة المتجددة بنسبة 80 في المائة بحلول عام 2030. ويتوقف ذلك الهدف إلى حد كبير على بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والنرويج وعدد من شركاء الأمم المتحدة لدعم انتقال بعثات حفظ السلام إلى استخدام الطاقة المتجددة حيثما يكون ذلك عمليا، لا سيما عن طريق الشراء من الموردين في المجتمعات المضيفة. وتشير النتائج الأولية من الميدان إلى أن هناك فوائد من حيث التكلفة والأمن وللمجتمع المضيف إلى جانب خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

ويجب التعامل مع تهديدات الأمن المناخي بنفس الإلحاح مثل أي تهديد أمني آخر. أما بالنسبة للفترة المقبلة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجلس الأمن وعرضنا استضافة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2023، فنحن ملتزمون بضمان أن تؤدي مختلف مكونات النظام الدولي دورها في تحقيق الأمن المناخي الذي نحتاج إليه جميعا.